

الفصل الثاني عشر

شركة خليج بنين

«علينا أن نتوقع سلوكاً سيئاً، وخيانة، وتفشياً في الجشع والأثرة الفردية،
وتصرفات رعناء (كتصرفات الصبي غير المؤدب في محل بيع الألعاب)، وغيبية
ونميمة، وأفعالاً دونية لا تليق بالأشخاص المحترمين»

- وردت هذه العبارة في خطة سيمون مان لتأسيس
شركة خليج بنين.

«يبدو أن إخراجنا من هنا يتطلب مبلغاً كبيراً من المال»

- وردت هذه العبارة في رسالة كتبها سيمون مان
من السجن

كانت أصوات انفجار قذائف الآر بي جي القادمة من الأدغال، وما تبعها من طلقات
البنادق الرشاشة هي بداية الهجوم القادم من الأدغال المحيطة بمدينة فوينجاما شمال
ليبيريا. أخذ ثوار اتحاد الليبيريين للمصالحة والديمقراطية أسلحتهم وبدؤوا يتجهون
نحو مصدر إطلاق النيران، في حين كانت وحدة من الأطفال المجندين ذوي الثياب الرثة
يرقصون ويهتفون. وسارع سكان القرية الذين طغى عليهم الخوف إلى جمع أمتعتهم
وبدؤوا بالفرار من القرية.

لم يُخَفِ حارسي الشخصي نقولا دو توا - وهو جندي مرتزق يبلغ من العمر 46 عاماً
وضابط متقاعد برتبة عقيد من كتيبة - 32 من جنوب إفريقية - انزعاجه من هذا الحدث
الذي قطع عليه قراءته في شرفة المنزل المضعع الذي كنا نقيم فيه. وتبعث من هذا
الرجل الجسيم عريض المنكبين ذي الشعر البني القصير والأنف المعوج، مهابة الحرس
الشخصيين، غير أن مظهره هذا يتناقض مع طبيعته السهلة وسلوكه الهادئ. ولما رأني

حاملاً آلة التصوير متوجهاً نحو مصدر الجلبة، وضع الكتاب الذي بيده وحمل بندقيته الرشاشة وتبعني على مضض. وحين وصلنا إلى ساحة القتال، كان ثوار اتحاد الليبيريين للمصالحة والديمقراطية (لورد) يرقصون حول جثة شخص منبطح على الأرض. ثم قاموا بقطع رأس الجثة ورموه نحوي تعبيراً عن ازدرائهم بمصير الرجل الهالك أمام الكاميرا. لم يتأثر نقولاً بمشاهدة احتفال الثوار بانتصارهم؛ لأنه في الغالب شاهد أسوأ من ذلك كثيراً في حروب الأدغال التي شارك فيها على مدى أكثر من عشرين عاماً. ولاحقاً في ذلك اليوم، جاء الثوار إلى منزلنا ليقدموا لنا الرأس هدية تذكارية بعد أن ربطوا أذنيه بسلك ليسهل حمله. وهذه المرة لم يحرك نقولاً رأسه عن الكتاب الذي كان يقرأه.

وفي مساء ذلك اليوم من صيف عام 2002، أخبرني نقولاً عن مهمته القادمة حيث قال: إنها شيء عظيم. وقد أضفى ضوء الشموع في منزلنا الخالي من الكهرباء جواً تآمرياً على حديثنا حين كان يصف خطة لقيادة مئة رجل واجتياز البحيرة بالقوارب من بوجومبورا في دولة بورندي إلى شرقي الكونغو لبدء حرب مع الروانديين الذين احتلوا المنطقة. وسيقدم هذا التصعيد ذريعة لجيش حكومة الكونغو لدخول المنطقة الواقعة تحت إشراف الأمم المتحدة واستعادة حقول الماس ذات الأرباح المجزية. وكان على نقولاً أن يحضر معه حفنة من الماس ويقتسم العوائد مع كابيلا الأصغر رئيس الكونغو المدعوم من الولايات المتحدة. وقد تبدو هذه القصة في أحوال مختلفة ضرباً من أوهاج رجل خرف من المرتزقة، غير أننا كنا في أدغال إفريقية، وهذا المتحدث هو نقولاً دو توا.

تمتع نقولاً في مقتبل عمره، إذ كان يشغل منصباً قيادياً في قوات دفاع جنوب إفريقية، وكتيبة 32 المعروفة بكتيبة «العجول»، وكان يقوم بمهام مطولة في العمق الأنغولي لمحاربة الثوار المدعومين من الشيوعيين، وذلك في المدة الممتدة من منتصف السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات، ثم انخرط في احتراف الارتزاق، وعمل في عدد من الشركات الأمنية، منها شركة النتائج التنفيذية. وقد طلبت، في معرض الحديث، أن يتصل بي إذا كتب لتلك الخطة أن ترى النور. وحين غادرت ليبرية، كانت تخامرني شكوك حول احتمال سماع أي شيء من نقولاً أو حتى رؤيته مرة أخرى، غير أن التحول الذي انتهى إليه مصير هذا الرجل دفعني في النهاية إلى الخروج في طلبه بعد أربع سنوات من ذلك اللقاء. ففي

آذار/ مارس من عام 2004، ألقى القبض على نقولا، وحوكم، وأدين بجريمة محاولة تدبير انقلاب على رئيس غينية الاستوائية. وفي ربيع عام 2006، سمح لي الرئيس أوبيانغ أخيراً بزيارة نقولا في سجنه.

أمر أوبيانغ بهدم سجن الشاطئ الأسود ذي السمعة السيئة الواقع في جزيرة بي-أوكو، وإقامة سجن جديد أكثر تحصيناً لوضع نقولا ورفاقه المرتزقة الذين ألقى القبض عليهم معه. وحين كنت أنتظر على بوابة سجن الشاطئ الأسود الجديد في ضواحي مدينة مالا بوقبيل الغروب، كان باستطاعتي رؤية رجل نحيل، أشيب، مقيد بالسلاسل يسير سيراً متناقلاً نحوي. عرفت الأنف المكسور، ولكنة السكان البيض في جنوب إفريقيا. غير أن نقولا الذي أراه أمامي يختلف عن نقولا الذي قابلته في السابق. كانت السلاسل والأغلال التي لا تفارق أطرافه مغطاة بطبقة ثخينة من المطاط لمنع انسلاخ جلده من أثر الحديد. قال لي: إن هذه هي المرة الأولى التي يخرج فيها من سجنه منذ ستة شهور. كما لقي أحد أعوانه وهو غير هارد ميرتز حتفه في السجن - بسبب ملاريا الدماغ كما قيل - كما أن نقولا نفسه يعاني سرطان البروستات، ويعاني الباقون الإصابة بالملاريا العادية، وما زال أمام نقولا الذي بلغ الخمسين من عمره قضاء ثلاثين سنة في هذا السجن المنت لا استكمال مدة عقوبته، وقد ظهر لي أن من المستبعد أن يعيش تلك المدة نظراً لهيئته الرثة وصحته المتردية. وكان إلقاء القبض عليه في غينية الاستوائية نهاية مذلة لمهنته، كما تعلمت منها درساً بليغة في محاولات اكتشاف المناطق المشتركة بين نطاق الأمن «المخصص»، وبين نشاط المرتزقة.

في خضم الجدل القائم اليوم حول عدّ المتعاقدين الأمنيين من المرتزقة أم لا، يصر يسار الوسط على أن «المتعاقدين الأمنيين من القطاع الخاص» الذين يعملون في أماكن مثل العراق هم مرتزقة أقحاح، في حين يصر اليمين السياسي على أن كلمة «مرتزقة» هي تعبير مهين مشين ولا ينطبق إلا على الاستخدام الواضح للجنود السابقين في الحروب الأجنبية. والخط الفاصل الأسهل بين الاثنين هو الدفاع في مقابل الهجوم، غير أن الطبيعة التعاقدية وحاجة الجنود السابقين إلى كسب المال تجعل من التقل بين هذين العالمين أمراً ممكناً، بل شائعاً. وقد كان نقولا يقفز بين هذين الخيارين المنفصلين، وغير

المحدد من الخيارات المهنية. فحين كان يخطط لقيادة جيش من المرتزقة إلى الكونغو، كان يتولى مهمة تقديم حراسة شخصية لي. وتذكر التقارير كذلك أنه عمل بعقد في تدريب جيش غينية الاستوائية قبل محاولته الانقلاب على نظام الحكم هناك. ويظهر نقولاً دي توا أن الجندي المرتزق والمتعاقد الأمني الخاص يمكن أن يكوناً شيئاً واحداً.

ومن الجوانب المثيرة في محاولة الانقلاب في غينية الاستوائية هي أن المتآمرين الذين شاركوا في محاولة الانقلاب كانوا يرون تطابقاً بين خطتهم التي وضعوها بداية عام 2003 وبين الاحتلال الأمريكي للعراق. فبعد سقوط الادعاءات الأمريكية بشأن الخطر الداهم لأسلحة الدمار الشامل العراقية، وقيام حكومة بوش باللجوء إلى حجة أن صدام حسين كان حاكماً ظالماً يمارس التنكيل بشعبه قتلاً وتعذيباً، ولذلك فإن الحاجة قائمة إلى وقفه وخلعه. قام الذين دبروا للانقلاب بالتخطيط لحملة علاقات عامة، كما فعلت حكومة بوش، بحيث يجري تقديم الانقلاب بوصفه إزالة لحاكم ظالم مستبد يضطهد شعبه، وطمس الأسئلة المخرجة حول الأدلة المنحازة، والشرعية الدولية، والدعم الشعبي. وتبنى مخططو الانقلاب في غينية الاستوائية الغنية بالنفط هدفاً عالياً، مع أنه سيكشف في النهاية أنهم كانوا يسعون إلى المال، وليس حماية المثل الإنسانية، وأن الإطاحة بهذا الحاكم المستبد بهذه الطريقة العنيفة وغير الشرعية هي أفضل وأسهل طريقة للسيطرة على دولارات النفط في ذلك البلد.

غينية الاستوائية

تتألف دولة غينية الاستوائية الصغيرة من قطعتين منفصلتين من الأرض أسفل إبط غرب القارة الإفريقية. وتشكل المساحة الرئيسة للبلاد من كتلة مثلثة من الأرض الساحلية المنتنة المليئة بأشجار المنغروف الاستوائية والأدغال بين دولتي الكاميرون والغابون، في حين تتمركز الحكومة والنشاط التجاري في الجزيرة البركانية بي-أوكو.

حصلت غينية الاستوائية على استقلالها عن الاستعمار الأسباني عام 1968، وكان أول حاكم لها هو مارسياش إنغيوما، الذي أطلق على نفسه لقب المعجزة الفريدة. وقد استحق مارسياش بجدارة وصف طاغية إفريقية. وفي سنوات حكم إنغيوما التي بلغت

11 عاماً، جرى حظر اصطياد الأسماك، وسمح بالعودة إلى ممارسة الرق للاستمرار في إنتاج محصول الكاكو، وجرى طرد الأجانب من رعايا أسبانية ونيجيرية، وحكم على قائمة طويلة من أعضاء حكومته بالإعدام بعد محاولات مخففة للانقلاب أو الاشتباه بالتآمر على النظام. ويقدر أن زهاء خمسين ألفاً من رعاياه قتلوا، وأن أكثر من مئة ألف فروا من البلاد في عهده، وهو ما أضعف أي محاولة لخلق اقتصاد قابل للحياة.

وفي عام 1979، قام ثيودورو أوبيانغ إنغيوما البالغ من العمر 37 عاماً -وكان آنذاك حاكماً لمقاطعة بي-أوكو، وهو أيضاً ابن أخي إنغيوما- بتدبير انقلاب على نظام حكم عمه. واستغرقت حكومة أوبيانغ أربعة أيام في محاكمة وإدانة، وإعدام إنغيوما. وورث أوبيانغ الدولة التي كانت تعرف بكونها أفقر دولة إفريقية، إلا أن التغيير الذي طرأ على القيادة كان فاتحة خير على البلاد بعد أن قام النظام الجديد بعدد من الخطوات لتشجيع نمو المشروعات الصغيرة واستعادة المستثمرين الأجانب. وكانت معاملة أوبيانغ لشعبه أفضل من استبداد عمه، لكنه بقي محافظاً على سيطرة مطلقة على اقتصاد البلاد وإحكام قبضته على الحكم عن طريق أبناء عشيرته وأسرته.

وتحت ضغوط المجتمع الدولي، أجرى أوبيانغ استفتاءً شعبياً عام 1991، ليرى إن كان شعبه الموالي يرغب في تطبيق نظام متعدد الأحزاب في البلاد. ولم يعارض هذا الاقتراح سوى 1800 ناخب من مجموع 148 ألف ناخب شاركوا في هذا الاستفتاء. وسمح الدستور التعددي العام 1992 بإنشاء المنظمات السياسية، مع أن أوبيانغ واصل ملاحقته وتعقبه لأحزاب المعارضة، للمحافظة على قبضته على الحكم. وكانت غينية الاستوائية تعيش على المساعدات التي تتلقاها من المنظمات الدولية ومن الأمم الصديقة إلى أن توقفت هذه المساعدات واحدة تلو الأخرى بعد ما تبين أن تلك المساعدات كانت تذهب نهياً لأوبيانغ وأعوانه بدلاً من استخدامها في تطوير الاقتصاد وتوزيعها على المحتاجين. وفي عام 1993 توقف حتى المصرف الدولي عن تقديم الأموال لهذا الدكتاتور الشره.

عثر على أول مورد طبيعي في غينية الاستوائية عام 1984 بعد أن ثبت وجود حقول للغاز الطبيعي قبالة السواحل الغينية. وبدأ حقل ألبا إنتاجه من الغاز الطبيعي عام 1991 مؤذناً بتغيير أحوال تلك الدولة الفقيرة التي كانت تعاني الفقر والعوز، واكتشف حقل

زافيرو للنفط والغاز قبالة الساحل في آذار/ مارس من عام 1995. ولقد قفز إنتاج حقل زافيرو في العقد اللاحق من 17.000 برميل في اليوم إلى 350.000 برميل في اليوم. وتملك غينية الاستوائية احتياطياً مؤكداً يبلغ 1.28 بليون برميل من النفط، في الوقت الذي تتواصل فيه عمليات التنقيب والبحث عن حقول جديدة. وتنتهي عقود تأجير الحقول القائمة عام 2007، وستكون الشركات المستثمرة قد استعادت مصاريف ونفقات التطوير والتنقيب مع انتهاء تلك المدة، وهو ما سيضع غينية الاستوائية في موقع أفضل للتفاوض على نسبة أعلى من العائدات المستقبلية. وستبدأ البلاد ببيع نفطها الخاص، وهو ما سيزيد من ثروتها. وتبلغ وارداتها الحالية 1.5 بليون دولار في العام، ويتوقع أن تزيد هذه الواردات. وعلى الرغم من صغر حجم هذه الدولة، إلا أنها تحتل المرتبة الثانية في إنتاج النفط والغاز الطبيعي في إفريقيا بعد نيجيريا التي تعاني المتاعب.

تدرك الشركات النفطية الاحتمالات الكامنة في المناطق الاقتصادية الحضرية أسفل خليج غينية الاستوائية، وتعي الأمم الأوروبية المتعطشة للنفط مثل أسبانية وفرنسة الفوائد التي تعود عليها من السيطرة على الدول الغنية بالنفط. بيد أن أوبيانغ اختار التوجه إلى أمريكة متخطياً أسبانية التي كانت تستعمر دولته. وليس من العجيب أن يستهلك السوق الأمريكي ثلاثة أرباع إنتاج غينية الاستوائية من النفط، وأن تكون لأمريكة مصلحة راسخة في ضمان استمرار تدفق هذا المورد الثمين وعدم تعرضه للتقلبات. ومع بداية عام 2000، استمرت الشركات الأمريكية في العثور على حقول نفطية جديدة قبالة سواحل غينية الاستوائية. وقامت شركات هس وماراثون بالإضافة إلى ترايتون إنرجي، وإكسون موبيل، وجنرال إلكتريك للبتروول وغيرها من الشركات، بتحويل غينية الاستوائية إلى «كويت الغرب الإفريقي».

ولتوضيح الأمور بمعيار نسبي، نجد أن تعداد سكان غينية الاستوائية يعادل واحداً على خمسين من تعداد سكان العراق، ويستهلكون كمية ضئيلة من النفط تبلغ ألفي برميل يومياً، مع أنها تنتج من النفط ما يعادل ربع إنتاج العراق. غير أن النفط الذي يخرج من قاع الخليج الغيني هو نضط حلو يتمتع بقابليته السهلة للتكرير، عدا عن أن المسافة التي يقطعها إلى السواحل الأمريكية هي أقصر جداً من المسافة التي يحتاج إليها النفط

العربي للوصول إلى السوق الأمريكية. وتغطي حقول النفط غرب إفريقية (في غينية الاستوائية ونيجيريا وغيرها) قرابة 15% من استهلاك السوق الأمريكية من النفط، ويتوقع أن تتجاوز واردات أمريكا من النفط من هذه المنطقة ما تستورده من السعودية في الأعوام القليلة القادمة.

وبعد ما تبين أن غينية الاستوائية تتربع على مخزون ضخم من الموارد غير المستغلة، أصبحت قيادتها الغنية أهدافاً ثمينة لانقلابات مدبرة. وليس من المستغرب أن تكون إفريقية أكثر قارات العالم اضطراباً على وجه الأرض. وهي قارة تتغير في دولها الحكومات بسبب الانقلابات أكثر من أي وسيلة أخرى للوصول إلى الحكم. وفي المدة ما بين عام 1965 وعام 2001، شهدت القارة السوداء 80 انقلاباً ناجحاً، و180 انقلاباً مخفقاً، و139 محاولة انقلاب. وثلاث دول فقط هي التي لم تشهد أي انقلاب. وهي: بوسوانة، وكيب فيردي، وموريشوس. وفي عام 2003، زعمت بعض التقارير أن فرنسة دعمت محاولة انقلاب في غينية الاستوائية تحقيقاً لمصالح شركة الطاقة الفرنسية توتال فاينال إلف، وتعزيزاً لموقف جمهورية الغابون المدعومة من فرنسة في نزاعها الإقليمي بشأن جزيرة إمين وعقود إيجار حقول النفط التابعة لها. واليوم يقوم أوبيانغ بتوظيف أفراد من الحرس الملكي المغربي للتخفيف من فرص الأعداء في اختراق كتائب حرسه الخاص، غير أن هؤلاء الحراس لا يشكلون سوى عائق بسيط أمام محاولات خارجية عازمة على الإطاحة به.

المتأمرون

أدرك إيلي خليل، ذو الثمانية والخمسين عاماً، قيمة نفط الغرب الإفريقي. ولد خليل في مدينة كانو في نيجيرية، لأسرة من المهاجرين اللبنانيين الشيعة. ويعرف خليل الطرق المتبعة في غرب إفريقية، ونجح في جمع ثروة كبيرة من عمله في حقل الوساطة والسمسرة. وكان خليل يمثل الوسيط (تاجر شنطة) في عهد ما بعد الاستعمار، وهو الشخص الذي يرافق رجال الأعمال إلى مكاتب المسؤولين، ويقوم بدفع الرشى، ويساعد في إبرام الصفقات التجارية بين رجال الأعمال الغربيين والحكام الأفارقة. ويحصل الوسيط على نسبة مئوية من قيمة تلك العقود، وهو ما جعل أشخاصاً مثل خليل من

أثرى الأثرياء في البلاد. ومثل هذا النشاط الذي يبدو للمراقب الغربي ضرباً من ضروب الفساد، وهو ممارسة شائعة شيوع الأعراف في إفريقيا. وفي عام 2002، دخل خليل في ورطة كبيرة بسبب مهنته هذه؛ إذ قامت شركة توتال فاينال إلف بتكليف خليل بمهمة إبرام عقودها النفطية مع الطاغية النيجيري السابق ساتي آباتشي. وفي عام 2002، قامت الحكومة الفرنسية باعتقال خليل في باريس بسبب العمولات التي حصل عليها من عقود إيجار حقول النفط بين توتال فاينال إلف والحكومة النيجيرية. ومع أن الفرنسيين أفرجوا عنه مع استمرار التحقيق، إلا أنهم جمدوا ممتلكاته وأرصده في فرنسا، وهو ما أنضب السيولة المالية الموجودة بين يديه. وبعد أن أصبح يوصف في الإعلام بالسمسار القذر، وبعد صفقته الرابعة مع نيجيرية، تحوّل خليل نحو طرق أكبر لكسب المال.

كانت خطته الجديدة بمنتهى البساطة: خلع الرئيس أوبيانغ، وتصيب حاكم مقبول مكانه بحيث يضع هذا الحاكم تحت يد خليل موارد البلاد دون أن يتحمل هذا الأخير مسؤولية إدارة البلاد. ولتنفيذ هذه الخطة، كان خليل بحاجة إلى ثلاثة عناصر أساسية: حاكم مقبول طيّع، وجيش صغير مرن، وتدفق هادئ للأموال من المستثمرين الكبار المهتمين بجني ثمار موارد غينية الاستوائية. وجد خليل العنصر الأول في شخص سفيرو موتو إنسا، وهو طالب سابق في كلية لاهوتية، وينتمي إلى قبيلة الفانغ في غينية الاستوائية.

كان موتو يتخذ من مدريد موطناً له منذ عشر سنوات فاراً من عقوبة صدرت بحقه بسبب محاولته الأولى للانقلاب على أوبيانغ. وقد قامت السلطات الأنغولية تحديداً بالتقاط موتو من شواطئ شمالي أنغولا في قارب صيد روسي محمل بالأسلحة والجنود المرتزقة وتوجهت به إلى موطنه الأصلي. وبعد طرده من أنغولا، هرب موتو إلى أسبانية وتقدم هناك بطلب للجوء السياسي ليقى نفسه من عقوبة السجن. وفي عام 1995، أصدرت محكمة في غينية الاستوائية على موتو حكماً غيابياً بالسجن مدة 101 عاماً بتهمة الخيانة العظمى والتآمر لقتل الرئيس.

ولما كان أكثر من عشرين حزباً سياسياً معارضاً للرئيس أوبيانغ يتخذون من أسبانية قاعدة لنشاطاتهم المعارضة للنظام الحاكم في غينية الاستوائية، فإن موتو سرعان ما استقر في حياة المعارضة من الخارج. وانطلاقاً من منزله في مدريد، كان موتو يشن

حملات تشهير بالرئيس أوبيانغ عبر وسائل الإعلام، وقام بإنشاء موقع إلكتروني وصف في صفحاته أوبيانغ بأنه «من أكلة لحوم البشر الحقيقيين». وقال موتو: «إنني لو عدت إلى غينية الاستوائية، فإن أوبيانغ سيأكل خصيتي». بدأ خليل بتقديم الدعم المالي لنشاطات موتو في تموز/ يوليو من عام 2002، واستخدم موتو تلك الأموال في تشكيل «حكومة في المنفى» في أسبانية.

ووجد خليل العنصر الثاني للانقلاب في شخص سيمون مان، ويتمتع سيمون بسجل ناجح في شركة النتائج التنفيذية، وهو يعي الأخطار المصاحبة لتوظيف، ونشر الجنود المرتزقة في العمليات السرية.

ومع أن سيمون مان ينحدر من أسرة نبيلة، إلا أن أسرته لم تكن ثرية. تلقى تعليمه في إيتون، وعمل في الحرس الإسكتلندي، وتقاعد برتبة نقيب في القوات الخاصة البريطانية. لم يتبنَّ مان الحياة المدنية حتى بعد تقاعده من الجيش. وتمكن من كسب 60 مليون دولار من العقود التي أبرمتها شركة النتائج التنفيذية في أنغولا. غير أن البذخ الذي طغى على أسلوب حياته - بل بالأحرى حياة زوجته - كان يهدد بالإتيان على ثروته. ولونجح مان في عملياته الجديدة، فإن مجموع الأرباح الشخصية التي سيحصل عليها سيكون 15 مليون دولار، وهذا المبلغ يمكنه هو وزوجه من العيش حياة مريحة بعض الوقت.

يوجد لدى مان نفقات كبيرة: منزل ريفي ومزرعة في إنجلترا، ومنزل ريفي في تشيلسا، وبيتُّ فارهٌ مستأجر في جنوب إفريقيا على مقربة من الشارع الذي يقطن فيه ابن مارغريت تاتشر وابن أوبيانغ، في ضاحية راقية من ضواحي مدينة كيب تاون. واعتاد مان وزوجه أماندا (التي يطلق عليها لقب «الدوقة») إقامة حفلات العشاء الفارهة ثلاث مرات في الأسبوع يشرف على إعدادها شيف مشهور، إضافة إلى شراء الملابس الفاخرة، والاستجمام في منتجعات جنوب فرنسا، والعيش على طريقة الطبقة الارستقراطية الإنجليزية. اتخذ مان من جنوب إفريقيا موطناً له بعد أن ضيّقت الحكومة البريطانية الخناق عليه في أعقاب عمليات قامت بها شركة سانداين في سيراليون وأوغندا. ولم تنجح كثير من استثماراته التي وظيفها في حقول النفط والمناجم، وبدأت ثروته بالتلاشي.

ويقول أصدقاؤه: إنه مع حلول عام 2002، كان سيمون بحاجة إلى تحقيق صفقة كبيرة ليس للمحافظة على مركزه المالي، بل للبقاء داخل اللعبة. كان لدى مان خطط كبيرة؛ والخطط الكبيرة تحتاج إلى دعم مالي كبير. لم يهجر مان الفكرة التي قامت عليها شركتنا النتائج التنفيذية وساند لاین؛ لذلك أمضى السنوات الفائتة في تفحص خريطة القارة الإفريقية تحسباً لاقتناص فرصة ما لإعادة ترتيب وتغيير بعض الأنظمة الاستبدادية. وكان مان يحب الطيران، ومن تحليقه على ارتفاع آلاف الأقدام، كان باستطاعته الاستمتاع بجمال إفريقيا، وبمنظر الأراضي التي تنتظر «التمدن والزحف الحضاري».

يقول مان في إفادته بعد إلقاء القبض عليه، إن الوكيل العقاري الذي يعمل لدى زوجته واسمه غاري هيرشام، عرفه على خليل في كانون الثاني / يناير من عام 2003. وفي ذلك اللقاء، تجاوب مان مع خطة خليل في خلع أوبيانغ عن الحكم، وأبدى دعمه الكامل لها، وجرى استبدال عبارات ملطفة بالعبارات العنيفة التي دارت في الحديث. وبحسب إفادة مان، فإن خليل طلب إليه المساعدة في مرافقة سفيرو موتو في أثناء انتقاله من أسبانية إلى غينية الاستوائية في موعد محدد، في الوقت الذي تشهد فيه البلاد انتفاضة عسكرية ومدنية.

قدر سيمون تكلفة العملية التي ستنفذ على غرار عمليات النتائج التنفيذية بما يتراوح ما بين 2.5 إلى 5 ملايين دولار أمريكي، بحيث تقوم مجموعة من الرجال بدخول البلاد، والاستيلاء على مساحة صغيرة من الأرض ريثما تأتي «كتائب الفرسان». وبحسب اعترافات مان اللاحقة، أسر له خليل أن الحكومة الأسبانية قطعت وعداً لموتو بأنه سيكون لها قوات في وضع الاستعداد للسيطرة على جزيرة بي-أوكو إضافة إلى منطقة باتا التي تشكل الجزء الرئيس من البلاد ويقع فيها مركز الحكومة. ومع أنه لا يوجد دليل قاطع - باستثناء إفادات المتأمرين في محاولة الانقلاب - لإثبات دعم الحكومة الأسبانية في عملية تغيير الحكم في غينية الاستوائية، إلا أن تغيير القيادة في غينية الاستوائية لا شك أنه سيخدم المصالح الإستراتيجية لأسبانية. فأسبانية لديها طلب متزايد على النفط؛ لذلك فإنها ستجني كثيراً من المنافع الاقتصادية لو استطاعت أن تستعيد نفوذها على ثروات مستعمرتها السابقة. إن عدد المجموعات المعارضة لنظام الحكم في غينية الاستوائية وحده يعكس بوضوح رأي الحكومة الأسبانية في نظام حكم أوبيانغ.

كان سيمون يدرك أنه سيكون بحاجة إلى أناس داخل غينية الاستوائية للتمهيد لتلك العملية قبل وقت طويل من القيام بالعملية وإن صح أن الأسباب كانوا على استعداد لتقديم الدعم له بعد نجاح الانقلاب. لقد كان بحاجة إلى شخص ثقة ينسق الجهود على الأرض في الداخل، شخص كتوم يتمتع بخبرة كبيرة في عمليات الجنود المرتزقة، وقد وجد ضالته هذه في شخص جوهان سيفراس نقولا دو توا.

تعود المعرفة بين نقولا وسيمون إلى عام 1989 حينما قصد نقولا مان بشأن استثمار في منجم ماس في دولة الكونغو. كما عمل نقولا في شركة النتائج التنفيذية في أنغولا وسيراليون. وتتضارب الروايات التي ترددت حول عمق وطبيعة تورط نقولا في خطة غينية الاستوائية. وأفادني مصدر مسؤول في حكومة غينية الاستوائية بأن نقولا قدم إلى البلاد عام 2003 لتدريب الجيش، غير أن نقولا رفض الإجابة عن الأسئلة التي طرحها عليه حول هذه النقطة. ولعل سبب هذا الرفض هو حماية أصدقائه الذين عرفهم في تلك المدة. والشيء المعلوم يقيناً هو أن نقولا انتقل إلى غينية الاستوائية عام 2003، وبدأ على الفور بإنشاء ما بدا من الظاهر أنه مؤسسة تجارية مشروعة. وفي معرض اعترافه بعد إلقاء القبض عليه، أقر نقولا بأمور تتطابق مع الاعتراف الذي صدر عن مان. غير أن نقولا، مع ذلك، يدعي بأنه حصل على تمويل مشروعه التجاري من أموال اكتسبها بموجب بوليصة تأمين تعود لصديق له توفي في حادث سقوط طائرة. وزعم أنه لم يكن يعلم شيئاً عن الانقلاب إلا بعد أن شرح له غريغ ويلز الخطة في اجتماع ضمهما في أحد فنادق جنوب إفريقيا في 3 كانون الثاني/يناير من عام 2004. ومع ذلك، تشير السجلات المصرفية لشركة لوغو لوجستكس أن مان بدأ بتحويل الأموال إلى مشروع نقولا الجديد المسمى تربل أوبشن تريدينغ في حزيران/يونيو من عام 2003. ولما كان أحد شركاء نقولا في مشروعه الجديد هو آرمندو أونديو إنغيوما، الأخ غير الشقيق للرئيس أوبيانغ، رئيس الجهاز الأمني في البلاد، الذي عاد إلى رأس عمله بعد احتجازه مدة وجيزة بعد اكتشاف محاولة الانقلاب، فإن من مصلحة نقولا ألا يدلي بكل ما يعرف عن الخطط الأولية للانقلاب. ومع استمرار احتمالات إسكاته من جهات قوية، فإن نقولا ربما اختار عدم إغضاب شريكه الذي لا يزال يتمتع بسلطة قوية في الحكومة.

تعود أقدم الوثائق التي تظهر الدور الذي أداه مان في التحضيرات التي سبقت محاولة الانقلاب إلى مدونة سجل الاجتماع الذي انعقد في 12 شباط/ فبراير بين سيمون مان ومحاسبه وصديقه ومستشاره غريغ ويلز. وواضح مما جاء في الملاحظات أنه كان أمام ويلز ومان قائمة طويلة من الأشياء التي تسترعي انتباههما: فقد كانا بحاجة إلى تطوير شفرة للاتصالات السرية، وبحث عقود «ما قبل، وما بعد» الانقلاب، والحصول على خريطة لحقول النفط في غينية الاستوائية. وناقشا أيضاً مخاوف «تدخل قوات المارينز» والجهة التي ينبغي التعاقد معها للقيام بحملة العلاقات العامة في واشنطن. وأظهرت الوثيقة أن ويلز كان ينوي حضور الاجتماع الذي ستعقده جمعية عمليات السلام العالمي في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2003، في العاصمة الأمريكية واشنطن، واستشعار احتمالات الدعم للانقلاب القادم. ومنظمة عمليات السلام العالمي هي منظمة تضم الشركات العسكرية الخاصة والمتعاقدين الأمنيين الذين لديهم مصلحة خاصة في دعم استخدام الشركات الأمنية الخاصة في إفريقية في عمليات حفظ السلام والتدخل السريع.

وفي أثناء وجوده في المؤتمر، التقى ويلز تيريسا ويلان، نائب وكيل وزارة الدفاع للشؤون الإفريقية، واستمع إلى الخطاب الذي ألقته أمام المؤتمر، وتحدثت فيه عن استخدام الجيش الأمريكي للشركات الأمنية الخاصة في عمليات النقل والتدريب بموجب ترتيبات أفريكاب الشبيهة بخطة لوغكاب. وختمت ويلان كلمتها أمام المؤتمر بالعبار الآتية: «من وجهة نظرنا، نعتقد أن المتعاقدين باقون لدعم أهداف الأمن القومي الأمريكي في الخارج، ونعتقد أنهم -في المحصلة النهائية- قد أضافوا بعداً من المرونة للعملية لم يكن متاحاً أمامنا من قبل، وهو بعد نحن في أمس الحاجة إليه في عالم اليوم الذي يتميز بسرعة التغيير ومرونة الحركة». وهذه التعليقات الصادرة عن السيدة ويلان هي في منتهى السذاجة إذا أخذنا في الحسبان أن الهدف الأول والأخير لمنظمة عمليات السلام الدولية هو تعزيز أفكار شركات مثل النتائج التنفيذية وساندلاين في استخدام الشركات الأمنية في عمليات التدخل وحفظ السلام.

ويتذكر الذين حضروا المؤتمر أنهم شاهدوا ويلز يتبادل الحديث مع ويلان في المؤتمر. ومع أنه لا توجد أي مؤشرات تدل على أن ويلز أثار موضوع العملية القادمة في غينية

الاستوائية، إلا أنه حاول الاستفادة من إضافة ويلان إلى قائمة معارفه في نطاق مهنته، وهذا أمر مثير للفضول لشخص يفترض أنه محاسب ومستشار مالي. وتشير سجلات الحسابات المصرفية التي كشف عنها في غينية الاستوائية أن مان دفع إلى ويلز مبلغ 8 آلاف دولار في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2003، ويفترض أن هذا المبلغ له علاقة بنفقات زيارة ويلز إلى الولايات المتحدة. ويبدو أن سيمون أعجب كثيراً بنتائج زيارة ويلز بعد عودته إلى المملكة المتحدة، بدليل أنه طلب إليه أن يعود ثانية إلى واشنطن، وأودع مبلغ 35 ألف دولار أمريكي في كانون الثاني/يناير من عام 2004 في حساب مؤسسة شيربورن التي يملكها ويلز.

رجع ويلز إلى الولايات المتحدة في شباط/فبراير لحضور اجتماع مع ويلان في التاسع عشر، وهو التاريخ الذي كان مقرراً أن يحدث فيه الانقلاب. وجاء في تصريح صدر عن البنتاغون بعد محاولة الانقلاب أنه على الرغم من أنه جرى نقاش موسع بين ويلز وويلان حول عدد من القضايا المتعلقة بالقارة الإفريقية، إلا أنه لم يحدث أي نقاش محدد بشأن جمهورية غينية الاستوائية. وصرح مسؤول أمريكي في جلسة خاصة أن ويلز دُون في ملاحظاته معلومات أكثر كثيراً من المعلومات التي أدلى بها إلى ويلان.

وفي أثناء زيارته الثانية في شهر شباط/فبراير، قام ويلز بعدد من الخطوات التي تهدف إلى تعزيز فرص موتو في توطيد علاقاته مع الحكومة الأمريكية بعد الانقلاب. ودفع مبلغ 40 ألف دولار إلى موظف سابق رفيع المستوى في وزارة الخارجية الأمريكية اسمه جو سالا، يعمل في مجال العلاقات العامة، وذلك لإعداد برنامج عمل يستغرق أربعة أيام يقدم فيه الرئيس الذي سيتقلد الحكم عما قريب في غينية الاستوائية إلى الكونغرس، ومعاهد الفكر، والمؤسسات الأكاديمية، ووسائل الإعلام في واشنطن. وفي اللقاء الأول الذي جرى بين سالا ووزارة الخارجية الأمريكية قال له أحد المسؤولين الحكوميين: إن موتو حضر إلى واشنطن العام الفائت يرافقه إيلي خليل الداعم الرئيس له، وأنه استقبل استقبالاً بارداً. ويدعي سالا أنه لم يكن يعلم شيئاً عن الداعم الرئيس لموتو، ولكنه سرعان ما أدرك أن خليلاً وموتو لن يلقيا الترحيب المنشود في واشنطن. وتلاشت جهوده التي كان يقوم بها نيابة عن موتو كالهباء المنثور. وزعم سالا أنه لم يتلقَ أي مبلغ من المال من ويلز. ولم يكن

سيمون مان يعلم أن موتو وخليلاً شخصان غير مرغوب فيهما في العاصمة الأمريكية، ولم يكن يعلم أن ويلز لم يبذل جهده في عرض القضية على الحكومة الأمريكية أو في الحصول على أدنى درجات القبول من الحكومة الأمريكية.

وفي الوقت الذي كان فيه ويلز منهمكاً في إقامة نقاط اتصال في واشنطن، كان مان يعمل على جمع الأموال اللازمة للقيام بالعملية. استخدم مان شركة لوغولوجستكس في تصريف الجوانب التجارية من الخطة، وهي شركة أسسها في تشرين الثاني / أكتوبر من عام 2000 بعد شهر واحد من مغادرة تم سبايسر شركة ساندلاين. لم تأت جهود التمويل الأولية بالنتائج المنشودة، وعانى مان في إقناع معارفه بتقديم الأموال والاستثمار في هذا المشروع على الرغم من قناعته بأنهم سيحصلون على أرباح تعادل خمسة أضعاف إسهاماتهم. وبحسب إفادة بعض المصادر المقربة منه، اضطر سيمون مان إلى زيادة حصته في العملية. وكأي مجازفة تجارية مضطربة، تحوّل الحلم الكبير في العثور على ممول واحد ثري إلى مجموعة ممولين تقسم إسهاماتهم على أسهم بقيمة نصف مليون دولار للسهم الواحد، على أن يسعى كل شريك إلى جمع ما يقدر عليه من مال لتعويض النقص الحاصل في التمويل. وبذلك تحوّلت هذه المجموعة الصغيرة المتعاضدة الكتومة المغلقة المؤلفة من رجال تبلغ قيمة سهم الواحد منهم نصف مليون دولار إلى مجموعة من السماسرة المتجولين بأسهم قيمتها دراهم وقروش.

ومع أن خليلاً وعد في البداية أن يقدم 1.8 مليون دولار، إلا أنه اشتكى بعدها من أن الحكومة الفرنسية جمدت أكثر أمواله. وتمكن خليل من جمع 750 ألف دولار، ولكنه أحال مان إلى مجموعة من الأصدقاء يمكنهم أن يقدموا له المزيد. وفي الخامس عشر من تشرين الثاني / نوفمبر من عام 2003، وقعت شركة لوغولوجستكس على اتفاقية استثمار مع شركة أسيتن تريد إنفستمنت (مجموعة الاستثمارات الآسيوية) التي تتخذ من لبنان مقراً لها، ويديرها كريم فلاح، أحد أصدقاء خليل. ويقال: إن نصف المليون التي قدمتها تلك الشركة جاءت من استثمارات أصغر، مع أنه لا توجد أي إشارة تدل على أنهم كانوا يعرفون الهدف الذي ستستخدم فيه تلك الأموال.

ومن بين المستثمرين الكبار الذين تعهدوا أو قدموا مبلغ نصف مليون أو أقل ديفيد تريمين، وهو رجل أعمال من جنوب إفريقيا، وهذا بدوره يمثل مجموعة من صغار المستثمرين؛ وديفيد هارت، وهو مستشار سابق لمارغريت تاتشر؛ و جي إتش آرتشر، وهو سياسي مفصوح وضع تحول إلى مؤلف للروايات السوقية، وغاري هيرشام، مدير إحدى شركات الوساطة العقارية في لندن، وهو وسيط المعرفة بين مان و خليل. وفيما بعد، أنكر كل هؤلاء علاقتهم بالانقلاب و قدموا أدلة على عدم تورطهم في العملية، ولم توجه الإدانة إلى أي واحد منهم. ويقول هيرشام: إنه قد عرّف مان بأحد سماسرة العقارات بغية تحصيل قرض عن طريق رهن عقاري على منزله الذي يقدر بأكثر من مليون دولار ويقع على شارع بورتوبولو في منطقة نوتينغ هيل. وزعم ويلز فيما بعد أنه ببساطة كان يقوم بدور الوسيط نيابة عن إيلي خليل، وأنه ناقش عدداً من المشروعات المحتملة مع مان ولم يكن أي منها على علاقة بأي انقلاب على نظام حكم سياسي. وكان ويلز يعرف مان منذ عدة سنوات، ونقلت بعض التقارير أنه كان يتردد على مكاتب شركة ساندلاين في تشيلسا من أجل أن «يحصل على بعض فتات المائدة» على حد وصف أحد العاملين في الشركة.

أما المستثمران اللذان تحملا أكبر الخسائر في تورطهما في هذه المجازفة، فهما جيمس كيرشو ومارك تاتشر، وكلاهما يخضعان لأحكام قانون مكافحة نشاط الجنود المرتزقة الذي سنته جنوب إفريقيا في عهد قريب. يعمل كيرشو البالغ من العمر أربعة وعشرين عاماً، في مهنة المحاسبة وله خبرة في الحاسوب، ويقطن في جنوب إفريقيا. وأسهم بمبلغ 90 ألف دولار من أمواله الخاصة، واضطلع بمهمة مدير مكتب المشروع، حيث تولى ترتيب دفع رواتب الجنود المرتزقة والقيام بمهمات أخرى.

وكان تاتشر المستثمر الذي جلب أكبر قدر من الاهتمام الإعلامي بدوره في العملية بسبب أن أمه هي رئيس وزراء سابقة في بريطانيا. قام تاتشر بدفع إسهامه البالغ نصف مليون دولار على دفعتين، ومع ذلك فقد ادعى فيما بعد أن إسهامه كان لشراء طائرة إسعاف. وهذه القصة التي جاء بها تاتشر يصعب تصديقها؛ ذلك أنه كان صديقاً مقرباً من مان، وكانا متجاورين في المسكن، وتشير سجلات الحسابات المصرفية إلى

أن الأموال التي قدمت لشراء طائرات إسعاف سلكت طريقاً ملتويماً لتستقر في حساب شركة لوغو لوجيستكس.

درس مارك، وهو الابن الوحيد لمارغريت تاتشر، المحاسبة، ولكنه أخفق ثلاث مرات في اجتياز الامتحان الذي يمكنه من ممارسة المهنة. وفي هارو اكتسب مارك لقب «البليد»، ويصفه الأشخاص الذين يعرفونه جيداً بأنه «ليس على درجة من الفطنة». وحين شارك في رالي باريس-داكار بصفته من هواة السباق، ضل مارك طريقه وتاه ستة أيام في ذلك السباق.

عمل مارك عام 1981 ممثلاً لشركة إنشاءات بريطانية، واستطاع إقناع الحكومة العمانية بتوقيع عقد لإنشاء جامعة، بقيمة 600 مليون دولار في الوقت الذي كانت أمه تقوم بزيارة لعمان بهدف تشجيع التجارة هناك (...). كما نجح فيما بعد في التوسط لإبرام صفقة أسلحة أخرى مع سلطان بروناي. وقد جلبت أعماله التجارية ووساطته ما يكفي من النقد العام، بوصفها من الفضائح الصغيرة بحسب المعايير البريطانية، مع العلم أنه لم توجه إليه أي تهمة بالقيام بعمل غير مشروع. وبغض النظر عن ذلك، فإن تاتشر لا يتورع في استخدام أمواله بطرق مبتكرة وإن كانت ملتوية بعض الشيء.

لم يكن سيمون مان، ولا مارك تاتشر جزءاً من المجتمع المهدب في بريطانيا، غير أنهما كانا في جنوب إفريقية من النجوم المحليين. مان بسبب ارتباطه بالمرتزقة، وتاتشر بسبب كونه طياراً، ومن هواة السباق، وحبه للمرح واللهو، إضافة إلى أنه ابن شخصية عالمية مشهورة. وكان يجمع بين الاثنين أمور مشتركة، منها حبهما للطيران. وفي أثناء حفلات العشاء المتبادلة بحكم الجوار، كان الاثنان يناقشان مغامراتهما ومشروعاتهما التجارية. ومع أن تاتشر التزم علناً بالقول إنه لم يكن على علم بموضوع الانقلاب، إلا أنه من غير المعقول أنهما لم يناقشا مهمة مان الجديدة في غينية الاستوائية، ولا سيما بعد الأخذ في الحسبان عدد اللقاءات التي جرت بين تاتشر وبقيّة الأشخاص المتورطين في العملية.

وفي يوليو من عام 2003، جمع لقاء بين تاتشر، وسيمون مان، ونقولا دو توا في مطار لانسيريا قرب جوهانسبيرغ. والظاهر أن الاجتماع كان لمناقشة شراء نقولا طائرتين

مروحيتين من صنع روسي من طراز مي - 8 وذلك لاستخدامها في عمليات المناجم في السودان. وجمعت أربعة لقاءات بين نقولا وتاتشر في أثناء الأشهر التي سبقت الانقلاب، ولكن تاتشر يزعم أنه لم يناقش أي شيء له صلة بعملية انقلاب. وفي كانون الأول / ديسمبر من عام 2003، اجتمع كل من مارك تاتشر وغريغ ويلز إضافة إلى طيار الانقلاب كروز ستايل في مطار لانسيريا، وفيما بعد جمع لقاء آخر كلاً من تاتشر وسيمون مان وكروز ستايل في مدينة كونستانشا في جنوب إفريقيا. ويقول تاتشر إنه وافق في النهاية على الاستثمار في شركة تربل إيه للخدمات الجوية (وجاءت عبارة كلمة تربل إيه وتعني الحرف الأول من الأبجدية الإنجليزية مكرراً ثلاث مرات من اختصار عبارة طائرة الإسعاف الإفريقية)¹، وقام بتمويل شراء طائرة إليوت 3 المروحية فرنسية الصنع التي يمكن استخدامها طائرة إسعاف أو طائرة مدفعية في الانقلاب.

أنشئت شركة تربل إيه الجوية، وكان كروز ستايل أحد الشركاء المؤسسين في كانون الثاني / يناير من عام 2004 لتلقي إسهامات تاتشر، ولكي تكون قناعاً لتغطية دوره في العملية إذا ما افتضح الأمر. قام تاتشر بتحويل 275 ألف دولار لشركة تربل إيه في 8 يناير، ثم حوّل دفعته الأخيرة وقيمتها 255 ألف دولار في 16 من الشهر نفسه. وتشير سجلات المصارف إلى أن 100 ألف دولار حوّلت من حساب تربل إيه إلى حساب شركة لوغولوجستكس التي يملكها مان. ومن هناك وجدت طريقها إلى مصاريف استثمار الانقلاب.

وبعد افتضاح المؤامرة، ادعى تاتشر أنه لم يكن يعلم بخطة الانقلاب، وأصر على أنه كان ينوي الإسهام في شراء طائرة إسعاف. ومن الممكن أن يكون مان، وويلز، وستايل، قد أخفوا عن تاتشر الوجهة النهائية التي ستنتهي إليها أموال استثماره لولم تعبر المراسلات التي عثر عليها في حاسوب جيمس كيرشو بعد احتجازه عقب الانقلاب صراحة عن القلق من احتمالات الكشف عن أن (م.ت) بصفته أحد داعمي الانقلاب. وركزت على اتخاذ أقصى درجات الحيطة والحذر لحماية سرية دوره في العملية.

1- Air Amulance Africa

وليس من الواضح لماذا أصر مان على سعيه في الحصول على أموال تاتشر؟ لأنه في الوقت الذي قرر فيه تاتشر أن يسهم بنصف مليون دولار، كان سيمون مان قد تلقى قرضاً بقيمة 5 ملايين دولار من فيرونا هولدينغز التي تتخذ من إقليم فود في سويسرة مقراً لها. وربما أنه كان قلقاً من احتمال نكول بعض المستثمرين، أو أنه كان يخطط للقيام بمغامرات أخرى. ويوضح العقد الذي أبرم مع فيرونا هولدينغز الذي جاء في خمس صفحات أن لوغو لوجستكس تسعى إلى تطوير مشروعات استثمارية في حقول التنقيب عن المناجم، وصيد الأسماك، والطيران، وتأجير الطائرات المروحية، وخدمات الأمن الخاص في الدول الآتية: جمهورية غينية، وسيراليون، وليبيريا، وأنغولا. ولم يرد ذكر لغينية الاستوائية. ويبدو توقيع سيمون بوضوح في آخر صفحة من العقد. غير أن توقيع شركائه التجاريين الجدد جاء على نحو خط عشوائي ينتهي بنتوء في آخر السطر. وحتى هذه اللحظة، لم يتم الكشف عن هوية الأشخاص الذين يقفون وراء فيرونا هولدينغز.

ومع تدفق الأموال، بدأت الأيام تبتسم في وجه المتأمرين. وتتويجاً لهذا التفاؤل الذي صادف نهاية السنة الميلادية، أقام تاتشر احتفالاً كبيراً بعيد الميلاد في منزله في كونستانشا. وأحضر مارك أمه البالغة من العمر 75 عاماً لحضور هذه المناسبة، وكان من بين الذين حضروا الاحتفال سيمون مان، وغيرغ ويلز، وغيرهم من قادة الانقلاب. ويتذكر بعض الضيوف أن ويلز ومان كانا يناقشان موضوع الانقلاب كما لو كانا يتحدثان عن سباق للخيل.

أفضل الخطط الموضوعية

تحتاج أي مؤامرة محكمة إلى طبقات متعددة من المكائد والتضليل الإعلامي. ويتمتع مان بخبرة راسخة في خلق القصص المضللة التي يسهل تصديقها، وهي خبرة اكتسبها من تجربة شركة النتائج التنفيذية وشركة ساندلاين. ولغايات الدعاية العامة، انتشر القول: إن نشاطات شركة لوغو لوجستكس التي يملكها مان تقوم بتنفيذ عقود أمنية لحماية المناجم في الكونغو. وكانت قصص مشابهة أخرى ردها بعض الداعمين تشابه هذه القصة. حتى إن الجنود المرتزقة الذين تعاهد معهم مان لتنفيذ خطته قيل لهم: إنهم سيقومون بحماية مناجم أنغولية.

ربما كان مان قد روّج لعدد من القصص المضللة، لكن الوثيقة التي نشرها في الثاني والعشرين من يوليو عام 2003 بعنوان «المساعدة في تغيير النظام» توضح على نحو جلي نوايا المخططين للانقلاب. والوثيقة هي واحدة من مجموعة من الوثائق التي ظهرت في طيات محاكمات عدد من الذين شاركوا في محاولة الانقلاب ولكنها جميعاً تعكس خطة المتآمرين. ولما كانت هذه الوثائق قد وصلت إلى الإدعاء العام عن طريق الصحافة، ولم تحتجز مباشرة من حيازة سيمون مان، فإن احتمال أن تكون هذه الوثائق مزورة يبقى قائماً.

وتدرج وثيقة «المساعدة في تغيير النظام» هدفها الأول بأنه «تغيير الأجهزة المسيطرة في البلاد في أقصر وقت ممكن»، وتفصّل الخطة التي جاءت في أربع صفحات أهم الخطوات التي يجب اتباعها في استبدال هيكل السلطة في البلاد. وتوصي بتوظيف برنامج عملي للعلاقات العامة لتسويق القيادة الجديدة بصورة محسنة ومقبولة في الداخل والخارج، بالتوازي مع برنامج آخر للتضليل الإعلامي والطنع في النظام القديم، ووضع برنامج رسمي بهدف التخلص من مؤيدي النظام السابق. وينبغي البدء بتنفيذ هذه البرامج في غضون أربع وعشرين ساعة من إنجاز الانقلاب.

ونصت وثيقة أخرى مؤرخة في الثاني والعشرين من تموز/ يوليو على فصول اتفاق أولي بين «السيد إم» و «النقيب إف» وواضح أن السيد إم هو سفيرو موتو، والكابتن إف هو النقيب السابق في القوات الخاصة البريطانية «ساس» سيمون فرانسيس مان. ويظهر في نسخة العقد التي اطّلت عليها توقيع سيمون ولكنها لا تحمل توقيع موتو. وتوضح الوثيقة الترتيبات التجارية المنشودة، والفوائد المالية التي سيقدمها قادة الحكومة المؤقتة الجديدة إلى مؤيدي الخطة ومنفذيها. ولو وُقّع موتو على هذه الوثيقة، فإنه سيكون ملتزماً بإعطاء أربعة أشخاص لم تذكر أسماءهم (ويحتمل أنهم كروز، ونيل ستيل، ونقولا دو توا، وسيمون ويندرسون) مليون دولار لكل واحد منهم، وأن يدفع لستة أشخاص مبلغ 50 ألف دولار لكل واحد منهم (وهؤلاء هم فريق الطليعة بقيادة نقولا)، وسيحصل 75 شخصاً على مبلغ 5 آلاف دولار لكل واحد منهم (وهؤلاء هم المرتزقة من الجنود المشاة). أما النقيب إف، فسيتلقى مكافأة مجزية تختلف عن مكافآت الآخرين تبلغ 15 مليون دولار

على دوره في العملية. ولو نجح الانقلاب، فسيحصل جميع المشاركين فيه على جنسية غينية الاستوائية، وجواز سفر، ورسالة تقول: إنهم أعضاء في القوات المسلحة في الدولة، إضافة إلى منحهم حصانة تحول دون تسليمهم إلى دول أجنبية. وسيحصل النقيب إف على عقد يتولى بموجبه مهمة تقديم الحراسة الشخصية للرئيس الجديد. ويحصل كذلك على جواز سفر دبلوماسي، ويختار الرتبة التي يريدها، إضافة إلى حصة كبيرة في «نيوكو» وهي لفظة شائعة لوصف شركة تجارية لم تؤسس بعد. وستتولى «نيوكو» أكثر الصفقات التجارية مع الحكومة الجديدة التي ستحوّل لمصلحة مؤيدي الانقلاب. ولم يكن موتويدرك أنه لو وافق على منح النقيب إف الحق في تعيين وتدريب، وقيادة حراسة الشخصيين، فإنه يكون قد حكم على نفسه بالهلاك؛ إذ تشير وثيقة أخرى صادرة عن مان إلى أن القوة التي تقف وراء الرئيس الجديد لغينية الاستوائية لن تتلأأ بعد الانقلاب في التخلص من موتو إذا تبين لها أنه لا يبدي قدراً كافياً من التجاوب.

وتعد وثيقة شركة خليج بنين (بي بي سي) المكتوبة بأسلوب غامض يماثل أسلوب طلبة المدارس، وهو الأسلوب المعهود في سيمون مان، خطة ميكافيلية تتضح بالجنش وحنون الارتياح. وتفصل الوثيقة فصول خطة تتحول فيها غينية الاستوائية إلى شيء شبيه بشركة الهند الشرقية. وتفصح عن نية مؤيدي الانقلاب في أن يكون لهم الحق الحصري في إبرام العقود والاتفاقيات مع الحكومة الجديدة، أي أن من الناحية الفعلية مجلس إدارة يملي القرارات والمبادرات وخطط العمل على الشخص الذي يحكم غينية الاستوائية أياً كان هذا الشخص. وتوضح وثيقة «شركة خليج بنين» بما لا يدع مجالاً للشك أن موتو يمكن الاستغناء عنه في أي لحظة، وأن مؤيده الرئيس «إيلي خليل» ليس في محل ثقة.

وتسرد الوثيقة تسعة أسباب لعدم الاعتماد على موتو من وجهة نظر قادة الانقلاب. وهذه الأسباب تتراوح من تدخل عناصر قبيلته «المتحفزين للتدخل في شؤون الحكومة» إلى القلق من احتمالات وفاته، أو فقدانه الأهلية في أي لحظة غير مواتية». وشرعت الوثيقة في وصف الحلول، وأولها هو أن القوة نفسها التي جلبت موتو إلى السلطة يمكن استخدامها في إزاحة الطاغية الجديد عن الحكم. ويجب كذلك عزل موتو لحرمانه من

الحصول على أي دعم شعبي وإبقائه تحت المراقبة أربعاً وعشرين ساعة، وجمع المعلومات عنه، أو اختلاقتها بحيث تستخدم في ابتزاز الرئيس أو تشويه سمعته. كما أن خطط تلميع أي رئيس جديد كانت تحتل موقعاً مهماً في تفكير سيمون مان.

لم يكن موتو الشخص الوحيد الذي أعد له بعناية حبل مشنقة وباب مسحور؛ إذ نصت وثيقة شركة خليج بنين على ضرورة مراقبة «إي كي» أو «إيلي خليل» مراقبة لصيقة. وتتراوح مخاوف المخططين من خليل من ناحية تأثيره الكبير في «إم» ومن احتمال أن يكون لديه «دوافع مبطنة». وكان الشك يدور حول احتمال أن يكون خليل «يعمل لمصلحة الفرنسيين، وأنه جزء من المؤامرة اللبنانية، التي تضم الاتجار بالماس، وغسيل الأموال... ونظرة مفرطة في المدى الذي يمكن أن يصل إليه ابتزاز مزيد من الأموال من شركات النفط، وهو أمر من المرجح أن يثير غضب الحكومة الأمريكية. ونظراً لسجله الثابت في الوساطة لحساب المصالح النفطية الفرنسية والنيجرية، فإن نجاح الانقلاب على النحو الذي يتمناه خليل، سيجعل منه لاعباً رئيساً في تحويل المفاوضات القادمة المتعلقة بعقود استئجار حقول النفط من عصابة هيوستن إلى شركة توتال فاينال إلف الفرنسية. وكما أن رجل الأعمال اللبناني الأصل حسان هاشم الذي يعمل الآن مستشاراً أعلى للرئيس أوبيانغ، فإن خليلاً سيمارس تأثيراً في موتو من وراء الكواليس. وأول نصيحة له ستكون اعتقال أو طرد المرتزقة، وتحويل ميزان القوى لمصلحة الفرنسيين بمنحهم عقوداً جديدة وشراكة آمنة.

ويبدو من تلك الوثيقة أن سيمون مان لا يثق حتى بنقولا دو توا. وتتعلق الشكوك التي تحوم حول نقولا دو توا باحتمال أن يكون يعمل لمصلحة أوبيانغ، أو أن يكون له خطته الخاصة. ولما كان نقولا دو توا شريكاً في أعماله مع الأخ غير الشقيق للرئيس أوبيانغ، مستشار الأمن القومي، وهو شخص يعرف عنه أن لديه طموحات بالوصول إلى منصب الرئاسة في غينية الاستوائية، فإن من الوارد أن يكون نقولا دو توا قد أبرم صفقة منفصلة خاصة به تقوم على خلع موتو، ومان، وبقية المجموعة.

وفي أي مؤامرة يتطلب تنفيذها أموالاً طائلة، فإن عنصر الخديعة فيها يثير مخاوف حادة مع قيام كل متأمر بتوجيه مجرى الأحداث إلى الوضع الذي يحقق له أفضل المكاسب

الشخصية الأنانية. ومع ذلك، يواصل جميع المتورطين في العملية إظهار واجهة من الثقة والتعاون وحسن النوايا إلى أن يتم إنجاز الانقلاب.

اعتاد سيمون مان الاعتماد على المجموعة نفسها التي استخدمها في عملياته السابقة، وفي هذه المرة طلب المساعدة من قائد سابق في كتيبة - 32، كان قد عمل معه في شركة النتائج التنفيذية مثل سيمون ويندرسون، والطيارين الأخوين نيل وكروز ستايل. هؤلاء الثلاثة إضافة إلى نقولا كان يطلق عليهم وصف «رجال المليون»؛ لأن كل واحد منهم كان سيكسب مليون دولار من العملية؛ نقولا على دوره داخل غينية الاستوائية وعلى استخدام علاقاته مع صناعة الدفاع الزيمبابوية لوضع ترتيبات شراء الأسلحة، وسيمون على قيادته الطائرة إلى غينية الاستوائية، وكروز على قيادة الطائرة التي ستقل موتو من أسبانية إلى مالابو. وقام مان بإضافة رماة من مدينة بومفرت في مقاطعة أوفامبو في جنوب إفريقية، وهو تقليد راسخ منذ أيام شركة النتائج التنفيذية، جرى تجنيدهم على يد نقولا، وتولى جيمس كيرشو الإشراف عليهم. إن تجنيد المرتزقة ليس أمراً عسيراً في مدينة مثل مدينة بومفرت، وهي مقر قاعدة عسكرية مهجورة، وموطن الجنود السابقين في كتيبة - 32. وبإمكان أي شخص يملك ما يكفي من المال أن يجند جيشاً مؤلفاً من ألف رجل خلال أربع وعشرين ساعة، وهو ما جعل هذه القرية النائية المكان المفضل الذي تقصده شركة النتائج التنفيذية وشركة ساندلاين في الأوقات التي تثور فيها الحاجة إلى الرجال المسلحين.

يذكر كروز ستايل، وهو الشخص المكلف بتنسيق عمليات النقل الجوي، أن خطة مان الأصلية وضعت في اجتماع عقد في منتجع سياحي قرب بريتوريا في جنوب إفريقية، وضم غريغ ويلز، وستايل، ونقولا دي توا. وطلب إلى نقولا أن يستأجر طيارتي نقل أرمينيتين لاستخدامهما في العملية، على أن تصبغ الطائرتان باللونين الأزرق والأبيض ويطبغ عليهما عبارة: «بناك» وهذا الشعار هو الأحرف الأولية من عبارة «بان أفركان كارغو». إحدى الطائرتين كانت طائرة نقل ركاب تتسع عشرين راكباً من نوع أنتونوف ذات محرك مروحي، والأخرى طائرة نقل كبيرة من طراز إليوشن 76 ذات أربعة محركات نفاثة.

وفي ليلة الانقلاب، كان يفترض أن يقوم الثوار بمهاجمة المطار الموجود في منطقة كولوازي والسيطرة عليه. وهذا المطار موجود في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأن تقوم طائرتا نقل من طراز دي سي 3 بنقل ستين جندياً أو أكثر من المرتزقة مع المعدات التي تستخدم في حماية المناجم من جنوب إفريقية إلى نقطة انطلاق في إندولا في زامبيا أولاً، ومن ثم إلى كولوازي بعد وصول إشارة بأن المطار قد أصبح آمناً. وكان يفترض أن تطير طائرة الأنتونوف القديمة أولاً إلى مالابو ثم إلى هراري في زمبابوي، لتحميل الصناديق الخشبية من الذخيرة والأسلحة، ومن ثم تتوجه إلى كولوازي في الوقت المناسب. وفي حين قد تبدو هذه الخطة ملتوية ومعقدة، إلا أنها كانت مصممة لتجنب رؤية قيام رجال غير نظاميين بتحميل أسلحة وعتاد في الطائرة. وبعد وصول طائرات الدي سي - 3 والأنتونوف، يجري تحميل الرجال والعتاد والأسلحة كلها في طائرة إليوشن العملاقة.

وستقل طائرة إليوشن أكثر من مجرد رجال مسلحين؛ إذ سيكون فيها أيضاً مجموعة من السيارات الفارهة رباعية الدفع الهدف منها هو استمالة أوبيانغ للخروج إلى المطار. وسيطلب من الرئيس أوبيانغ تقبل هذه الهدية من نقولا وشركاه. وحين يصل أوبيانغ إلى مدرج المطار هو وحراسه المغاربة، يقوم المرتزقة في الطائرة بمهاجمته و«اعتقاله».

وبعد تأمين المطار، سيقوم الرجال باستخدام السيارات ذات الدفع الرباعي إضافة إلى حافلات نقل ركاب من مكتب خدمات سيارات الأجرة العائد لنقولا في نقل المرتزقة لتأمين القاعدة العسكرية ومراكز الشرطة. وستكون الطائرات المروحية التي دفع ثمنها من إسهامات مارك تاتشر في شركة تربل إيه للطيران في وضع الاستعداد في الجزيرة لكي تستخدم بوصفها طائرات مدفعية للتعامل مع أي وحدات عسكرية تتصدى لجنود الانقلاب وطائرات إسعاف في نقل أي جرحى من المجموعة. ومع وجود قرابة الستين من المرتزقة في مواجهة جيش غينية الاستوائية المكون من عدة آلاف بالإضافة إلى قوات الشرطة، فإن المخططين للانقلاب كانوا إما أغبياء سذجاً، أو متمادين في التفاؤل، أو أنهم كانوا معتمدين على شبكة داخلية من الأعوان والمؤيدين لضمان مقاومة ضعيفة.

في أثناء ذلك، ومع البدء بعملية الانقلاب، سيسافر سفيرو موتو بمرافقة غريغ ويلز، وديفيد تيرمين، وكريم فلاح في الطائرة الخاصة المسجلة في جنوب إفريقية من نوع بيتش

كرافت، التي تعود ملكيتها لسيمون مان، ويقودها كروز ستايل متوجهاً من جزر الكناري إلى مدينة باماكو في جمهورية مالي. وبعد أن تصلهم الإشارة، سيقلع موتو وبطانته من المستثمرين بعد نصف ساعة من إسقاط أوبيانغ. وإذا سارت الأمور على ما يرام، فإن سكان غينية الاستوائية سيستيقظون في اليوم اللاحق على عهد جديد من القيادة المستتيرة التي أقامها الجنود المرتزقة.

وبحسب شهادة خليل، كان يفترض أن تنتظر قوة أولية مؤلفة من 600 جندي أسباني قبالة الشاطئ بحيث تنزل من السفن لتكون طليعة قوة أسبانية لحفظ السلام. يبلغ قوامها ثلاثة آلاف جندي، ولقد كان موتو ينوي استدعاءها للمساعدة في «استعادة القانون والنظام» في البلاد. وأن يعلن موتو عهداً جديداً من حقوق الإنسان والديمقراطية، بينما ينعم إيلي خليل وأعوانه بالغنى الفاحش من وراء خططهم لتأجير حقول النفط.

كان سيمون مان مبتهجاً من بساطة الخطة وأرباحها الموعودة، وسارع في توسيع الفكرة الأولية إلى رؤية أكبر حول إمكان تغيير القارة الإفريقية بجيش صغير خاص. وثمة تقرير استخباراتي مفصل وضعه ضابط سابق في جهاز مخابرات جنوب إفريقية اسمه جوهان سميث، يشير فيه إلى أن المتأمرين، وفي مرحلة ما في أثناء التخطيط للانقلاب، ربما خططوا لعدد من الانقلابات المتتابعة - بدءاً بإسقاط القيادة في جزيرة سوتومي قبل التوجه إلى غينية الاستوائية. وقبل ذلك، جرى نقاش في منزل سيمون مان شارك فيه غريغ ويلز مستشاره المالي ووكيله العقاري غاري هيرشام حول السودان والغابون - وهما دولتان منتجتان للنفط وفيهما احتمالات إيجابية لمستثمر مغامر يملك جيشاً خاصاً. وقد اجتمع مان فعلياً مع أحد الأشخاص لمناقشة تصوير عملية الانقلاب بهدف إصدار برنامج للعلاقات العامة لخدمة الخطط المستقبلية.

وقبل التحرك إلى دول أخرى، كان على سيمون مان أن يحقق نجاحاً مؤكداً في غينية الاستوائية، وكان هناك على الأقل رجل واحد يمكنه أن يضع العراقيل في وجه الانقلاب. وهذا الشخص هو جوهان سميث، وهو ضابط سابق في كتيبة - 32 وصيدق لنقولاً دو توا، يقطن في مالابو ويعد غينية الاستوائية من مناطق نفوذه. وكان يقدم نفسه بوصفه

مستشاراً أمنياً للرئيس أوبيانغ، مع العلم أن أوبيانغ ينكر هذه المزاعم. وسميث هو واحد من بين عدد كبير من الضباط العسكريين من جنوب إفريقيا الذين يعرضون خبراتهم ومهاراتهم لمن يدفع ثمناً أعلى، وكان أول علمه بالعملية التي ينوي مان تنفيذها من اثنين من رفاقه الجنود من كتيبة - 32 حين تحسرا على فوات فرصة مجزية من أعمال المرتزقة. وأخبرهما سميث بأنهما إذا حاولا الحصول على العمل مرة أخرى وقبلا فيه، فإنه سيكافئهما عن أي معلومات يوصلانها إليه.

ونجح الرجلان من إيصال ما يكفي من التفاصيل إلى سميث ليكتشف تورط صديقه نقولا دو توا في العملية. واجه سميث نقولا دو توا ليحذره من المشاركة في العملية. ومع أن تحذيرات سميث دفعت نقولا إلى مراجعة نفسه وحساباته، إلا أنه وسيمون قررا المضي في العمل بحسب الخطة. وربما كان قرارهما مختلفاً لو كانا يعلمان بأن سميث كان يعد ملفاً مفصلاً حول الانقلاب الوشيك. وقد دفع سميث بذلك الملف إلى الدول التي ظن أنها تهتم بالأمر. يقول سميث إنه أرسل نسخاً من تقريره المفصل إلى المسؤولين الحكوميين في الولايات المتحدة، وبريطانية، بمن فيهم مسؤول من البنتاغون اسمه مايكل ويستفال. وتضمن التقرير التحضيرات المعدة للانقلاب، وقائمة بالأشخاص الذين قدموا التمويل المالي (مع أرقام هواتفهم)، والتاريخ المتوقع لحدوث الانقلاب وهو منتصف آذار/ مارس من عام 2004.

تسلمت الحكومة البريطانية تقرير سميث في 29 من كانون الثاني/ يناير، ووصل إلى يد وزير الخارجية جاك سترو. وصرح سترو فيما بعد في بيان رسمي جاء فيه إن المعلومات «لم تكن على درجة من التحديد يجعلنا نقول: إن وقوع الانقلاب هو أمر مرجح أو حتمي. لقد وصلت إلينا المعلومات من حكومة أخرى مشفوعة بالشرط المعهود بعدم نقلها إلى طرف ثالث.... فنظرت في القضية وأوعزت إلى مكتب الخارجية بالتحدث إلى شخص كان له ارتباط بشركة عسكرية بريطانية خاصة، وذلك من أجل التثبت من صحة المعلومات الواردة في التقرير والتأكيد بما لا يدع مجالاً للشك أن مكتب الخارجية يعارض بشدة أي عمل غير دستوري كالإطاحة بأنظمة الحكم». ولما كانت خطة الانقلاب

تحمل معالم عمليات شركة النتائج التنفيذية أو ساندلاين، لم يكن من المستغرب أن يستدعي جاك سترو تم سبايسر للحصول على مزيد من المعلومات منه. وبحسب رواية أحد موظفي الخارجية البريطانية عن وقائع الاجتماع، فإن «الأشخاص المعنيين زعموا أنه لا يوجد لديهم أي معلومات تتعلق بخطة الانقلاب». وفي حين أن مستوى تورط سبايسر في الانقلاب غير معروف، ولا يوجد دليل على أنه كان فعلاً طرفاً في الانقلاب، إلا أن الأشخاص الذين يعرفون سبايسر وسيمون مان يرون أن من المستبعد ألا يكون هذان الرجلان اللذان يرتبطان بمصالح متوازنة، وعلاقات اجتماعية، ومصالح مالية مشتركة، قد تحدثا عن هذه الفرصة الكبيرة. ولم يكن مستغرباً في تلك الدائرة أن يكون أول شخص يستدعيه جاك سترو هو تم سبايسر.

وجاء في البيان الرسمي الصادر عن مكتب سترو حول الاجتماع، بأنه طلب إلى سبايسر أن يبلغ صديقه القديم سيمون مان باستياء الخارجية البريطانية وشجبها للعملية. غير أن مصدراً مقرباً من سيمون مان يذكر أن سيمون مان تلقى إيجازاً مختلفاً عن الاجتماع. وتقول هذه الرواية: إن سبايسر أخبر مان بأنه أوضح تفاصيل خطة الانقلاب ووصف سترو بأنه كان مسروراً بما سمع: «حين جمع اللقاء بين سبايسر ومان في شباط/ فبراير من العام الماضي، عقب اجتماع سبايسر بمكتب الخارجية البريطانية، ذكرت التقارير أن اجتماعاً إيجابياً جرى بين تم سبايسر وسيمون مان وأن سيمون مان كان أبعد ما يكون عن الإحباط من الاجتماع الذي حضره تم سبايسر في الخارجية البريطانية، وكل ما ذكره سبايسر له كان مصدراً للابتهاج والحبور». ولكن سبايسر ينكر أنه قدم إيجازاً عن وقائع اجتماعه في مكتب الخارجية البريطانية.

ادعى جاك سترو أولاً أن الحكومة البريطانية لم تكن تعلم مقدماً بالانقلاب، ولكن بعد سنة من التغطية الإعلامية للحدث تجعل من الصعب التمسك بهذا الموقف، وأخيراً اعترف سترو أنه كان يعلم بخطة الانقلاب قبل خمسة أسابيع من تاريخ وقوعه. وأنه قد وضع خططاً طارئة لإخلاء الرعايا البريطانيين من جزيرة بي-أوكو تحسباً لانتشار العنف والفوضى من الانقلاب.

لا بد أن شخصاً ما قد قدم لسيمون مان انطباعاً يعكس الموافقة الضمنية للحكومة البريطانية على خطة الانقلاب، وهو انطباع يعزز المشاعر التي نقلها له غريغ ويلز عن دعم الحكومة الأمريكية له. ولو قامت أي حكومة ذات شأن بإبلاغ مان وعصابتة بعدم المضي قدماً بخطته، فإنه سيكون من الواضح عدم الجدوى من السير في تنفيذ الانقلاب. والحقيقة هي أنه لم يتدخل أحد بخطوات جادة لإحياء العملية، وأن حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اكتفتا بالجلوس والمراقبة عن كثب ما ستمخض عنه الأحداث. وبعد نجاح العملية، ستنتقل حملة للعلاقات العامة بحيث تجعل من الصعب إعادة أوبيانغ إلى السلطة والمجادلة بأن موتو ليس بحاكم أفضل للبلاد. ومع ذلك، قُدِّم الانقلاب على أنه عودة لحكومة مستتيرة مضطهدة من المنفى وتخليص للبلاد من أكثر طغاة القارة الإفريقية وحشية. ولن تجرؤ أي حكومة على معارضة ذلك. ولم يفصح مان لأحد أن الخطة لم تكن سوى مؤامرة من مجموعة من المستثمرين الذين قاموا بتوظيف متعاقدين أمنيين للسيطرة على دولة غنية بالنفط.

وبحلول شهر كانون الثاني/يناير من عام 2004، كان شركاء مان الذين استثمروا في خطته جاهزين لأداء تعهداتهم وحصل منهم على الأموال المطلوبة أو على تعهدات بدفعها. وكان خليل يلح على مان أن يجعل موعد الانقلاب في الأسبوع الثالث من شهر شباط/فبراير من عام 2004، لئلا تفسد الانتخابات المزمع عقدها في البلاد خطة الانقلاب التي وضعوها بعناية. وكانت أسبانية هي الأخرى على موعد مع انتخابات مقبلة، وناقش المتآمرون احتمال أن يخسروا دعم رئيس الوزراء المحافظ خوزيه ماريّا أرنار إذا ما أخفق في الانتخابات. كما أن الانتخابات القادمة في غينية الاستوائية يمكنها هي الأخرى أن تأتي بزعيم جديد منتخب ديمقراطياً، وهو ما سيجعل من الصعب وضع وجه إعلامي إيجابي على الانقلاب. كما أن البلاد شهدت في كانون الأول/ديسمبر الفائت محاولة فاشلة للانقلاب على أوبيانغ، وهذه المحاولة قام بها الجنرال أوغستن إندغوغ أونا، الأخ غير الشقيق لأوبيانغ والذي كان يتولى قيادة الجيش. كما أن تعرض أوبيانغ لموت مفاجئ أو لانقلاب ناجح على نظام حكمه يمكن أن يحبط فرص موتو بتسلم قيادة البلاد. لذلك

عزم مان على جعل الأسبوع الثالث من شباط/ فبراير الموعد المحدد للانقلاب وشرع في وضع خطة العمل لتحقيق ذلك.

المحاولة الأولى

مع نهاية شهر كانون الثاني/ يناير، تم توظيف خمسة وخمسين رجلاً وكانوا يمارسون تدريبات على إخلاء المنازل وعلى تكتيكات الاقترحام والهجمات الجماعية في مزرعة في جنوب إفريقية. وقاموا بالتدريب على إطلاق النار واقتحام الأبواب باستخدام أسلحة خشبية ضمن مجموعات من خمسة أو ستة أشخاص. وربما كانت هذه التمارين أكثر مما هو مطلوب من عمليات حراسة المناجم التي قيل لهم: إنها هي الهدف من توظيفهم، ولكن الجنود لم يطرحوا أي تساؤلات عن ذلك خوفاً من فقدان الوظيفة.

وفي بداية شباط/ فبراير من عام 2004، سافر سيمون مان ونقولا دو توا إلى هراري لشراء كمية من الأسلحة. فيما بعد، ذكر المسؤولون في هيئة التصنيع العسكري في زمبابوي أن الرجلين أثارا شكوكهم؛ لأن بطاقات العمل التي قدمها لهم الاثنان تحمل العنوان نفسه: مان بالنسبة لشركة لوغولجستكس ودو توا لشركة خدمات التقنية العسكرية، وهي شركة أسسها عام 1989. إضافة إلى ذلك، بدا من اللافت للنظر أن يسعى الرجلان لشراء الأسلحة من زمبابوي مع أن شركتهما موجودتان في جنوب إفريقية- الدولة الإفريقية الأولى في صناعة وتصدير السلاح- كما أن شركة خدمات التقنية العسكرية هي وكيل مرخص لبيع الأسلحة. ولعل المسؤولين لم يصدقا أن الرجلين كانا يريدان دعم الرئيس روبرت موغابي في استعادة مناجم الماس ذات القيمة العالية في منطقة كولوازي من الكونغو، غير أن سماسة السلاح لا يكثر من الأسئلة. ويبدو أن المسؤولين في وزارة الدفاع الزيمبابوية لم يكثرثوا بالدوافع الحقيقية لمان ودو توا ورفض 180.800 دولار أمريكي مقابل 61 بندقية كلاشكوف ومعها 45.000 طلقة، و20 بندقية رشاشة خفيفة من نوع بي كي إم مع 30.000 طلقة من الذخيرة، ومئة قاذفة آر بي جي مضادة للدبابات مع 1000 قذيفة، و500 قنبلة يدوية، و10 مسدسات من نوع براونينغ مع 500 مخزن للذخيرة عيار 9 ملم، ومدفعي هاون عيار 60 ملم مع 80 قنبلة مدفعية. وطار جيمس كيرشو إلى

هناك من جنوب إفريقية ومعه 90 ألف دولار أمريكي لتسديد الدفعة الأولى من فاتورة السلاح. وكان يفترض أن تصل شحنة الأسلحة بكاملها في غضون أسبوع واحد.

وصل نقولا وسيمون مطار هراري في 18 شباط / فبراير وبحوزتهما 90.800 دولار، هي الدفعة النهائية من ثمن الأسلحة. وكان يفترض أن يتسلما الأسلحة، ويذهبا لملاقة المرتزقة والتوجه معاً لتنفيذ خطة الانقلاب، إلا أن العملية واجهت عقبة لم يكن بالإمكان تخطيها؛ إذ اصطدمت الطائرة التي كانت تقل المرتزقة بطائرة أخرى على أرض المطار مما أدى إلى تعطل عجلاتها الأمامية، فتعطلت عن الحركة وتحولت إلى كومة من الحديد في إندولا. وبقي المرتزقة الخمسون الذين طاروا وصلوا إلى إندولا قادمين من مطار ويندوربرووم في بريتورية محصورين هناك وكان عليهم تدبير أمر عودتهم إلى وطنهم. وتحتم على سيمون مان أن يوقف شحن الأسلحة ويتوجه إلى هراري ومن هناك إلى إندولا لكي يدفع مصاريف إصلاح الطائرة، ثم العودة إلى موطنه في حالة من الهلع والخوف. وفي غمرة اضطرابه وقلقه من هذا الإخفاق، أنحى مان بالمسؤولية على كروز ستيلي بسبب الخطة المغالية في التعقيد، وعزله واستخدم مكانه إيفان باينار، وهو طيار من جنوب إفريقية وجندي مرتزق سابق عمل مع حركة يونيتا، وطلب إليه تطوير خطة جديدة للإمدادات الجوية. وقد كلف هذا القرار بالذات سيمون مان ثمناً باهظاً؛ لأن الخطة الجديدة تسربت مباشرة إلى أعلى المستويات في الحكومة الأنغولية، وأفضت إلى فضح خطة الانقلاب.

المحاولة الثانية

أراد مان من الخطة أن تكون أقل تعقيداً، وهذا بالضبط ما فعله إيفان باينار - لا للخدع الفاخرة والسيارات الفارهة، ولا لتعدد الرحلات الجوية ونقاط الانطلاق والهبوط. وستستخدم الخطة الجديدة طائرة واحدة، تقلع من نقطة واحدة بعد تحميل الجنود المرتزقة من جنوب إفريقية، ثم يقوم سيمون بتحميل الأسلحة والعتاد في هراري، ثم تتوجه إلى مالا بو لتنفيذ الانقلاب. وبدلاً من توجيه الدعوة إلى أوبيانغ للحضور إلى المطار، يقوم نقولا - عن طريق أحد شركائه، آرمنغول - بدعوة أوبيانغ إلى تناول العشاء

ليلة الانقلاب. ثم يجري احتجاز أوبيانغ بالقوة حتى يصل المرتزقة بعد عدة ساعات ليسيظروا على البلاد.

ودون السيارات الفارهة، تزول الحاجة إلى طائرة النقل العملاقة إيوشن، كما أن طائرة أنتونوف لا يمكنها استيعاب الجنود والعتاد لصغر حجمها. لذلك، قام سيمون بإجراء عدد من المكالمات الهاتفية وانتهى أخيراً إلى تحديد الخيار الأفضل لهذه العملية في دودسون آفيشن في ولاية كانزاس- وهي طائرة بوينغ 727-100 عمرها أربعون عاماً، جرى تحويلها من طائرة مدنية إلى طائرة نقل تابعة للحرس الوطني الأمريكي. وكانت تلك الطائرة مزودة بحجرة نقل مضغوطة وتبلغ سعتها ضعفي سعة طائرة أنتونوف لمسافة ثلاثة آلاف ميل. وهي أيضاً تحمل العلم الأمريكي على ذيلها.

ساوم مان مساومة شديدة مع دودسن آفيشن ووافق في الأسبوع الأول من آذار/ مارس أن يدفع 400000 دولار ثمناً للطائرة. وكلفت شركة دوسون فريقياً من الطيارين الأمريكيين بنقل الطائرة إلى جنوب إفريقية. وصلت الطائرة البيضاء إلى مطار ووندربرووم إلى الشمال من بريتورية في الساعة الثامنة من صباح يوم الأحد، في السابع من آذار/ مارس، وخرج الطاقم الأمريكي إلى المدينة، وبدأ الجنود المرتزقة بالصعود إلى الطائرة على الفور. والشيء الذي كانوا يجهلونه هو أن أحد الأشخاص الذين كانوا على اطلاع جيد بنشاطات طيرانهم قام بإبلاغ الرئيس الأنغولي إدواردو دو سانتوز في الرابع من الشهر نفسه بالتفاصيل الكاملة خطة الانقلاب. وفي يوم الجمعة، الموافق للخامس من الشهر، قامت الاستخبارات الأنغولية بالاتصال بوزير الداخلية في غينية الاستوائية وطلبت إليه الحضور فوراً إلى لواندا. استقل مانيويل إنغوميا إمبا - الذي ترقى بعدها إلى منصب وزير الأمن القومي في حكومة أوبيانغ- طائرة فالكون متوجهاً جنوباً ليستمع إلى تفاصيل خطة الانقلاب من دو سانتوز. ثم بدأ مانيويل بيث المعلومات على الفور إلى مالابو. ولو نجح الجنود المرتزقة بالوصول إلى غينية الاستوائية، فإنهم كانوا سيلاقون مقاومة شرسة وعنيفة.

أما في جنوب إفريقية، فقد كان الجو مفعماً بالحبور. وكان أول الصاعدين إلى طائرة بوينغ 727 الطيار نيل ستيل، وهو أحد العاملين السابقين المهمين في شركة

النتائج التنفيذية،، وأحد رجال «المليون دولار». واستقل هندريك هامان مقعد مساعد الطيار، وتولى كن بايان مهمة مهندس الطيران، وسيتولى طاقم الطائرة مهمة نقل ستة وأربعين جندياً، وكومة من الإمدادات، ومبلغ 30.000 دولار ثمن وقود، و100.000 دولار مصاريف. وبعد تحميل العتاد، أخذ الجنود المرتزقة مواقعهم ممسكين بالمقابض الجانبية من الطائرة؛ لأنها كانت خلواً من المقاعد المعدة لنقل الركاب. كان من بينهم ثلاثة وعشرون أنغولياً، وثمانية عشر ناميبياً، وسبعة وعشرون من جنوب إفريقية، واثنان من كونغولا، وواحد من زمبابوي.

وكان أحد المرتزقة من جنوب إفريقية قد أنهى لتوه مهمة في هاييتي ولم يمض على وصوله إلى جنوب إفريقية سوى يومين. وهذا الشخص هو ريموند ستانلي آرتشر، وهو عامل سابق في شركة النتائج التنفيذية، وكان يعمل مع مؤسسة ستيلي حين خلع الرئيس الهاييتي آرستيد في 28 شباط/ فبراير. وكان يعمل ضمن فريق الحراس الشخصيين الذين رافقوا الرئيس المخلع آرستيد إلى منفاه في جمهورية وسط إفريقية. وبعد اعتقاله في زمبابوي، ذكر آرتشر أمام المحكمة أنه وصل إلى موطنه في جوهانسبيرغ في الرابع من آذار/ مارس، وأنه حين كان يتناول الغداء مع زوجته السابقة بعدها بثلاثة أيام، تلقى مكالمة هاتفية من جيمس كيرشو. «قال لي إذا كنت تستطيع التوجه إلى المطار في غضون ساعة، فإنك ستحصل على الوظيفة». وحين صعد المتعاقد الأمني إلى الطائرة، عرف عشرة من الأشخاص الموجودين فيها. وبدا كأنه في اجتماع لم شمل لأفراد جيش الدفاع الجنوب إفريقي في عهد النتائج التنفيذية.

لم يكن المقاتلون يعلمون أنهم متوجهون إلى غينية الاستوائية مروراً بزمبابوي، غير أنها ليست المرة الأولى التي لا يعرف فيها المتعاقدون والمرتزقة العاملون مع مان عن وجهتهم النهائية. وعلى الرغم من أن المجموعة كانت مدربة على أعمال القتال في المعركة وإخلاء المنازل- لا أحد منهم له علاقة بحماية المناجم- كان المتعاقدون سعداء بعدم معرفة الكثير عن مهمتهم؛ لأنهم سيخبرون بعد هبوط الطائرة.

في غضون ذلك، وصل سيمون مان، ولورينس هورن، وجيكبس «هاردي» كارلس إلى زمبابوي للتوثق من وجود الأسلحة وجاهزيتها. أما الجنوب إفريقيان، هورن وكارلس،

فقد كانا شريكين مالكين في شركة متيورك تاكتيكال سيستمز، وهي شركة أمنية خاصة طرف في عقود أمنية في العراق - أحدها لحماية البعثة السويسرية، والعقد الآخر لتدريب الجيش العراقي. حضر الاثنان من العراق، بعد أن أخبرا عملاءهما في العراق أنهما ذاهبان في نزهة تستغرق أسبوعين لصيد الجواميس في إفريقيا. ولكنهما أمضيا تلك النزهة في سجن زمبابوي بدلاً من ذلك.

في تمام الساعة السابعة والنصف مساءً، هبطت طائرة البوينغ 727 التي لا تحمل أي علامة مميزة في مطار هراري واتجهت إلى القسم العسكري من المطار للتزود بالوقود. ويذكر بيان الطيار أن في الطائرة ثلاثة طيارين وأربعة عمال للتحميل وأنها ستوجه بعد التزود بالوقود إلى بوجومبورا في بورندي، ومن ثم إلى إمبوجي ماي في جمهورية الكونغو. وبحسب بيان صادر عن حكومة زمبابوي، صدر فوراً عقب تلك الحادثة، أن أحد حراس المطار انتابه شك من أن جميع نوافذ الطائرة كانت مغلقة. وحين سأل الجندي من الطاقم السماح له بإلقاء نظرة داخل الطائرة، رفض طلبه بكل فظاظة ووقاحة. فرجع الجندي وزملاؤه إلى قائدهم فجاءت مجموعة مسلحة من الحرس واقتحموا الطائرة، وتمّ إلقاء القبض على الجنود المرتزقة وطاقم الطيارين على الفور. وبعد دقائق عدّة، اقتادت قوات الأمن سيمون مان، وهورن، وكارلس إلى الاعتقال، وجرى استدعاء فريق تصوير من التلفاز لتصوير «الحمولة العسكرية» الموجودة في الطائرة.

ومع أن التقارير الأولية بشأن اعتقال مان وجيشه الصغير قد أظهرت أول وهلة أن اكتشاف العملية كان بمحض المصادفة السعيدة، إلا أن المسؤولين الزيمبابويين أصروا -فيما بعد- على أن الكشف كان جزءاً من عملية ضبط محكمة أعدت بعد أن وصلتهم تقارير من جهاز الاستخبارات في جنوب إفريقية تحذرهم من خطط مان. ومع أن هذا الاحتمال وارد، إلا أن من المحتمل أيضاً أن تكون الحكومة الزيمبابوية كانت تحاول التغطية على فضيحة قيام وزارة الدفاع فيها ببيع أسلحة كانت ستستخدم في انقلاب مسلح في جمهورية غينية الاستوائية، ومن قبل ثوار من الكونغو.

وقبل إلقاء القبض عليه، نجح مان مستخدماً هاتفه الخليوي الذي يعمل عن طريق الأقمار الصناعية أن يجري بعض المكالمات أو إرسال بعض الرسائل ليقول لنقولا: «من

الضروري أن تلغي كل العمليات بسبب صعوبات ظهرت في الدقائق الأخيرة». ثم سارع بإرسال رسالة إلى أشخاص آخرين في الطائرة ذات المحركين التي تنتظر في باماكو في مالي وعلى متنها موتو ومرافقوه. اقتيد مان والمجموعة المرافقة له إلى سجن تشيكوروبي على مقربة من هراري. وأخذ الجنود المرتزقة - وأكثرهم من الأفارقة السود - إلى السجن، ووُضِع كل ثمانية في غرفة، في حين وضع مان في سجن انفرادي.

كان ذلك كافياً لتشيت الإوزة البرية؛ إذ قفل موتو ومن معه راجعين إلى جزر الكناري، حيث احتجز لبرهة من الوقت وخضع لساءلة من موظفي الهجرة صبيحة الثامن من مارس. ويبدو أن كروز نجح بطريقة أو بأخرى في دخول أسبانية من جنوب إفريقية دون أن يكون بحوزته جواز سفر، وحتى مع ذلك، فقد جرى الإفراج عن جميع أفراد الطاقم بعد أن تدخل أحد أفراد الاستخبارات الأسبانية، وهو ما يزيد من الشكوك حول التورط الأسباني في العملية.

وفي يوم الثلاثاء الموافق للتاسع من مارس، ألقى القبض على نقولا ومعه أربعة عشر شخصاً في غينية الاستوائية، واقتيدوا إلى سجن بلاك بيتش. وقال اثنان منهم: إنهم تعرضوا للتعذيب والضرب وجرى تعليقهم من أرجلهم إلى السقف وصعقهم بالكهرباء. وفي اليوم اللاحق، عرض التلفاز اعترافات نقولا. وفجأة تحوّل أحقر طاغيتين إفريقيين، وهما الرئيس الزيمبابوي روبرت موغابي، ورئيس غينية الاستوائية أوبيانغ إنغوميا، إلى بطلين مخلصين لإفريقية في حقبة ما بعد الاستعمار.

إن مشاركة عدد كبير من اللاعبين السابقين من شركة النتائج التنفيذية جعل العملية تبدو كأنها خطة قديمة بالية. وأشارت كثير من التقارير الإعلامية إلى التشابه بين محاولة الانقلاب تلك، وبين رواية فريدريك فورسيث التي نشرت عام 1974 بعنوان «كلاب الحرب». كتب فورسيث روايته المشهورة في فندق باهيا الواقع على قطعة مشرفة من الأرض تطل على مدينة مالابو، وكانت الدولة الخيالية التي تدور فيها أحداث الرواية التي سمّاها زانغورا هي في الحقيقة غينية الاستوائية. وكانت الشخصيتان الواردتان في الرواية وهما كات شانون وداعمه السير جيمس مانسون مبنيتين على شخصيات حقيقية حاولت فعلاً تدبير انقلاب على حكومة ماسياس إنغوميا عام 1972. وبحسب رواية

فورسيث الخيالية، قامت مجموعة من رجال الأعمال وذوي المصالح التجارية بالتخطيط للقيام بانقلاب على نظام الحكم؛ كي تتحقق لهم السيطرة على موارد المعادن الثمينة في البلاد (وهو قياس مثير إذا ما قورن بمحاولة الانقلاب الأخيرة التي كانت تستهدف السيطرة على حقول النفط في البلاد). وفي تلك المحاولة، استقل الجنود المرتزقة سفينة صيد من أسبانية عبر لانساروت في جزر الكناري باتجاه غينية الاستوائية. ونظراً لتسرب بعض المعلومات الأمنية، والمشهد الغريب للأجانب المبحرين من أسبانية في مركب صيد، فقد ألقى القبض على السفينة ومن فيها لدى وصولهم إلى الميناء. ووجهت وسائل الإعلام التهمة إلى فورسيث، وهو الآن من أصحاب الأسهم في شركة إيجيس، بدعم محاولة الانقلاب عام 1972، على الرغم من أنه بقي مصراً على نفي تلك التهمة.

كانت المحاكمات التي جرت في زيمبابوي ومالابو ذات نتائج معدة سلفاً. ففي زيمبابوي، تلقى المرتزقة من بومفاير حكماً بالسجن سنة واحدة على مخالفات متعلقة بقانون الهجرة، وأعيدوا إلى موطنهم بعد محاولة الانقلاب. وحكم على طاقم الطائرة بالسجن سنة ونصف السنة وأفرج عنهم باكراً. وحوكموا مرة أخرى في جنوب إفريقية، وغرّم نيل ستايل 25.000 دولار، ووافق في الصفقة التي عقدها مع الادعاء العام على المساعدة في التحقيق.

وحكم على مان بجريمتين متصلتين بعبارة الأسلحة في 22 تموز/ يوليو 2004، بالسجن سبع سنوات، مع أن المحكمة العليا في زيمبابوي خفضت الحكم إلى أربع سنوات وتخفيض المدة المحكومة بمقدار الثلث على حسن سلوكه. ويذكر مصدر مقرب من أسرة مان أن حكومة زيمبابوي عرضت عليه دفع غرامة باهظة مقابل الإفراج عنه. وكانت حريته تتوقف على بيع منزله، غير أن زوجه أماندا مان البالغة من العمر 39 عاماً الحامل في ذلك الوقت بطفلها السابع، رفضت بيع المنزل.

بعد عدة أسابيع من إلقاء القبض عليه، كتب سيمون مان رسالة إلى زوجه من السجن والتقطها جهاز الاستخبارات في جنوب إفريقية وتسربت في النهاية إلى وسائل الإعلام. كانت الرسالة التي كتبت بأسلوب طلبة مدارس إيتون، تناشد بإنفاق «المال الكثير» لتأمين الإفراج عنه. وأصر على أنه تعرض للتعذيب وأن اعترافه قد انتزع منه بالقوة. أما عبارات

«سميلي» وعبارة «سكراتشر» الواردة في الرسالة فهي شيفرات فظة يقصد بها إيلى خليل ومارك تاتشر. وطلب مان من زوجه أن تطالب بقوة بمبلغ 200 ألف دولار من غيانفرانكو سيسكوغنا، ومبلغ مماثل من «سكراتشر (ذي البزة المكشوفة)»، ونصف مليون دولار المتبقية من غريغ ويلز. وكتب مان: «هل يظن هؤلاء أن بإمكانهم أن يكونوا جزءاً من شيء كهذا في الجانب الإيجابي وحسب، دون تحمل أي صعوبة أو مخاطرة من إخفاق هذه العملية. إن كل شخص في هذه العملية هو جزء منها- في السراء والضراء. والآن نحن في الضراء وعلى كل واحد أن يقف بكل وزنه خلفها. لقد كانت الخطة تقضي بأن يُدَّخر إسهام غريغ ويلز إلى المرحلة الأخيرة من العملية وهذه هي المرحلة الأخيرة».

عمّقت الفضيحة الناتجة عن هذه الرسالة من الفجوة بين داعمي الانقلاب والمنفذين الموجودين الآن في السجن. وفي إفادة أخرى تحت اليمين، حاول مان أن يبعد نفسه عن مؤازريه السابقين، قائلاً: «إنه لمن دواعي أسفي الشديد أن بعض أصدقائي ومعارفي، مثل السير مارك تاتشر، وإيلى خليل، وتوني بكنغهام، وجهت إليهم الاتهامات ... بالتآمر معي ... إنني ما زلت مصراً على القول بعدم وجود خطة أو تفاهم أو مؤامرة كنت طرفاً فيها».

سعى غريغ ويلز إلى النأي بنفسه عن الخطة على بالرغم من ارتباطه القديم بسيمون مان، وصرّح للصحافة البريطانية بأن «أي شيء اقترفه سيمون مان كان في منتهى الغباء. أن يجد المرء نفسه في هاراري، برفقة زمرة من المرتزقة، وطائرة، ويقوم بشراء كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد- ثم يظن أن بإمكانه أن يفعل ذلك دون أي مشكلة، فإنه يكون في منتهى السذاجة». لم يقبض على ويلز ولم توجه إليه أي تهمة، وأصر على نفي أي صلة له بالعملية، على الرغم من أنه كان على اطلاع مباشر على مجريات الأحداث لدرجة أنه على وشك تأليف كتاب حول الانقلاب بعنوان: «القوة والتضاريس».

وفي الخامس والعشرين من آب/ أغسطس، قامت قوات سكورييون باعتقال مارك تاتشر في الوقت الذي كان يتهيأ فيه للطيران إلى دالاس مع بداية العام الدراسي لأطفال المدارس. وألقي القبض كذلك على جيمس كيرشو ولكنه تفاوض مع الإدعاء العام على حكم مخفض، ودفع غرامة مقابل إدلائه بشهادة ضد مارك تاتشر. أقر مارك بالتهم

الموجهة إليه مقابل الحكم عليه بعقوبة مخفضة هي السجن أربع سنوات مع وقف التنفيذ ودفع غرامة قدرها نصف مليون دولار.

وفي غينية الاستوائية، حكم على نقولا دي توا بالسجن أربعة وأربعين عاماً (وهو حكم بالموت من الناحية الفعلية لشخص بلغ من العمر ثمانية وأربعين عاماً). واشتكى نقولا قبل بدء محاكمته من أن اللاعين الكبار في خطة الانقلاب قد تخلّوا عنه. وقال: «إنني أشعر بالمرارة أكثر من أي شيء آخر».

أما الطيارون الأرمينيون الستة الذين قبض عليهم مع نقولا، فقد حكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين أربعة عشر عاماً وخمسة وعشرين عاماً، غير أنه أفرج عنهم بطريقة غامضة بعد سنة من صدور الحكم، وأعيدوا إلى موطنهم الأصلي، وحكم على أربعة آخرين من جنوب إفريقيا بالسجن سبعة عشر عاماً لكل منهم.

لم توجه السلطات الأسبانية أي تهمة إلى سفيرو موتو، ولكنه طرد من البلاد. وصدر بحقه حكم غيابي بالسجن 65 عاماً (مضافة إلى حكم سابق بالسجن 101 عاماً) في غينية الاستوائية. ويدعي موتو أن الرئيس أوبيانغ يحاول استخدام طرق غير قانونية للتأثر منه، وادعى أنه نجا بأعجوبة من محاولة اغتيال على يد رجال من البلقان استأجرهم أوبيانغ. وعلى الرغم من عدم وجود أي دليل يثبت صحة هذه القصة، إلا أنه ليس من المستبعد أن يحاول أوبيانغ القضاء على موتو بوصفه مصدر خطر على نظام حكمه بعد محاولته الثالثة للاستيلاء على الرئاسة. وحتى لو ذهب موتو، فإن من المرجح أن حكم أوبيانغ لن يدوم طويلاً في هذا العالم؛ إذ لا يمكن لأي شخص بذلك القدر من الضعف أن يجلس على ذلك الكم من الموارد الطبيعية إلى ما لا نهاية. قال لي نقولا: إنه كان هناك على الأقل ست محاولات للانقلاب منذ دخوله السجن.



النهاية

لو كان هناك عظة من هذا كله، فهي أن تجارة الأمن حين تخرج عن إطارها المؤسسي أو تعاملها الحكومي، فإن مؤيديها يمكنهم التحول إلى تجار للفوضى وانعدام الأمن. فالمرتزقة هم - بعد كل شيء - رجال أعمال انتهازيون. ومن المنطقي، بل ومن الضروري، أن نسأل أنفسنا أين سيجد هؤلاء الرجال دخلاً مالياً، وشعوراً بالمهمة، تضاهي الفرصة الذهبية التي حققتها لهم العراق والحرب على الإرهاب؟ وكما يمكن تشكيل جيش بمكالمتين هاتفيتين إلى مجموعة الجنود المتقاعدين في مدينة بومفرت في جنوب إفريقية، فإن الجيل الثاني من المرتزقة يمكن العثور عليهم في المقاهي والحانات الموجودة داخل صالات المعارض والمؤتمرات الأمنية التي تقام في ولاية تكساس، أو حتى على صفحات المواقع الإلكترونية التي تنشدها شبكات استئجار الجنود المسلحين بحثاً عن الفرصة القادمة.

لو تمكن إريك برنس من إقناع الحكومة الأمريكية بأن جيشه الخاص يمكنه أن يجلب السلام إلى المناطق التي تمزقها الحروب، فإن المتقاعدين العسكريين من القطاع الخاص يمكنهم أن يصبحوا مهنة محترمة، مثلها مثل مهنة الطب أو التعليم. وأما لو استغل مؤيدو القطاع الأمني الخاص هذا الاحتياطي الكبير من المهارة المتوافرة في خدمة أغراضهم وغاياتهم الشخصية، فإن العالم سيشهد مزيداً من شركات «خليج بنين»، ومن طائرات 727 المحملة بالرجال المسلحين. والوجهة النهائية لهذه السبل المتلاقية تقريباً في وجه المتقاعد الأمني والمرتزقة يمكنها أن تماثل خليطاً من الاثنين.

إن ما تعلمته من نقولا بشأن النقاش بين المتقاعدين الأمنيين والجنود المرتزقة، هو أن الأمر في النهاية يعود إلى الفرد. فحين كان نقولا دو توا يتولى مهمة حراستي الشخصية، رأيت فيه رجلاً مستقيماً، مخلصاً، يمكن الاعتماد عليه في تقديم الأمن والحماية في منطقة كانت تعدّ أكثر بقاع الأرض خطراً. أما الآن، وبعد أربع سنوات، فهو مجرم يقف خلف القضبان بقية عمره.

وفي سجن الشاطئ الأسود، سألت نقولا دو توا لماذا يصر على رفض الصفقة التي عرضها الادعاء العام عليه وعلى سيمون مان؟ وبموجبها سيقف نقولا شاهداً للادعاء العام على المخططين والممولين للانقلاب كافة. وعلى الرغم من توقيعه على اعتراف خطي قبل المحاكمة، رجع نقولا إلى التمسك بقصته الأصلية، وهي أنه رجل أعمال وأنه لا يعلم أي شيء عن الانقلاب. ويصر على أنه لا يعلم بوجود صفقة معروضة عليه من الادعاء العام، وقال: إنه لا يسمح له بزيارة سفارة جنوب إفريقية ولا باستخدام خدمة البريد.

وحين بدأ ضوء النهار في التلاشي، راح السجنانون يقرعون بأصابعهم على ساعاتهم في إشارة لي أن وقتي قد انتهى مع نقولا. بدأت بحزم أشياءي. وتركت لنقولا بعض الهدايا البسيطة، ورجوت الحرس أن يسمحوا له وللآخرين بتناول بعض الفاكهة والخضراوات الطازجة، وقضاء بعض الوقت في الهواء الطلق، وفك القيود عن أقدامهم. كان المدعي العام الذي رافقني في هذه الزيارة ينتظر خارج السجن في الجو الحار، ولما عدت إليه، هز رأسه وتساءل مستغرباً بصوت مرتفع عن سبب تمسك نقولا بقصته. فقلت له: إن نقولا جندي، وهو جندي محترف، وسيبقى موالياً لمذهبه حتى النهاية.

